60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(61)/OR.2
تاريخ الإصدار: تشرين الأول/أكتوبر 2022

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الحادية والستون

الجلسة العامة

محضر الجلسة الثانية

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الاثنين 18 أيلول/سبتمبر 2017، الساعة 15/00

الرئيسة: السيدة أنغارا كولينسون (الفلبين)

المحتويات

بند جدول الأعمال[1]		الفقـــرات
5	الترتيبات الخاصة بالمؤتمر	1–4
	(أ) اعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلالية	1–2
	(ب) تاريخ اختتام الدورة وتاريخ افتتاح الدورة التالية	3–4

[1] الوثيقة GC(61)/25.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي لغة من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر. وينبغي أن تُرسل التصويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي: Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, PO Box 100, 1400 Vienna, Austria أو بالفاكس 29108 2600 1 43+؛ أو بواسطة البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

المحتويات (تابع)

8	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام 2016 *(تابع)*	5–203
	كلمات مندوبي:	
	صربيا	5–13
	أوكرانيا	14–25
	نيجيريا	26–35
	كازاخستان	36–43
	الكونغو	44–48
	الجبل الأسود	49–55
	زامبيا	56–67
	ليسوتو	68–74
	الكاميرون	75–84
	إثيوبيا السلفادور	85–94
	جورجيا	95–102
	بولندا	103–113
	الكرسي الرسولي	114–121
	بنما	122–130
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	131–137
	النمسا	138–148
	سويسرا	149–155
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	156–162
	موناكو	163–182
	كينيا	183–189
		190–203

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(61)/INF/3.

5- الترتيبات الخاصة بالمؤتمر
(الوثيقتان GC(61)/INF/9 و GC(61/INF/10)

(أ) اعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلالية

1- قالت الرئيسة إن المكتب أوصى بأن يتألف جدول أعمال الدورة الحادية والستين من جميع البنود المسرودة في الوثيقة GC(61)/1 والبنود التكميلية الواردة في الوثيقتين GC(61)/1/Add.1 وGC(61)/1/Add.2. وفيما يتعلّق بتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلالية، أوصى المكتب بأن تُطرح جميع البنود للمناقشة كما هو مشار إليه فيها. وأوصى أيضاً باتباع تسلسل البنود الوراد في تلك الوثائق.

2- وقد تقرَّر ذلك.

(ب) تاريخ اختتام الدورة وتاريخ افتتاح الدورة التالية

3- قالت الرئيسة إن المكتب أوصى بأن يحدد المؤتمر يوم الجمعة 22 أيلول/سبتمبر 2017 موعدا لاختتام الدورة العادية الحادية والستين، ويوم الاثنين 17 أيلول/سبتمبر 2018 موعدا لافتتاح الدورة العادية الثانية والستين.

4- وقد تقرَّر ذلك.

8- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام 2016 (تابع)
(الوثيقة GC(61)/3 ومعلومات إضافية)

5- هنأت السيدة غويكوفيتش (صربيا)، المدير العام أمانو على إعادة تعيينه، فقالت إن صربيا تقدر بشدة نتائج عمل الوكالة تحت قيادته وإنها على ثقة من أن خبرته ومهنيته ستسهمان في مواصلة تعزيز سمعة الوكالة.

6- وقالت إن صربيا لا تزال ملتزمة بالمبادئ والأهداف الأساسية للوكالة المتعلقة باستخدام التطبيقات المأمونة والآمنة للطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا للصكوك والممارسات الدولية. وستواصل دعم برنامج الوكالة لتعزيز فعالية وكفاءة تنفيذ تدابير التحقق والجهود الرامية إلى وضع ضمانات متكاملة وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

7- وقالت أيضا إن الأهمية التي توليها صربيا لتعزيز المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي وقمع الإرهاب النووي تتجسد في اتخاذ عدد من الإجراءات التحضيرية في إطار التصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفي تنفيذ مختلف الأنشطة للتوعية بالأمن النووي. ويكتسي عقد حلقة دراسية وطنية في بلغراد في عام 2017 بمشاركة ممثلين عن العديد من الأجهزة الحكومية وبدعم من الوكالة أهمية خاصة.

8- وقالت كذلك إن الأنشطة التي تُنفَّذ في مجال الأمان والأمن النوويين والإشعاعيين تمثل ركائز مؤسسية

مهمة للوكالة. وقد شاركت صربيا مشاركة نشطة، تنفيذا لالتزامها بالأهداف الأساسية للوكالة، في تنفيذ تمرين الطوارئ في إطار الاتفاقيتين (ConvEx-3) الذي نظمته الوكالة في عام 2017 بغرض التحقق من قدرات التأهب والتصدي للطوارئ على الصعيد الوطني.

9- وأضافت قائلة إن صربيا عملت، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق التوافق التام مع متطلبات الوكالة في مجال الأمن النووي، على توفير ما يلزم من أدوات لوضع إطار تشريعي ورقابي. واتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في المرحلة النهائية من إجراءات التصديق عليهما.

10- واستطردت قائلة إنه نظرا إلى أن اللوائح الوطنية المتعلقة بالأمن النووي قد وفرت إطارا قانونيا لابتكار نظم التهديدات المحتاط لها في التصميم والحماية المادية للمشغلين ووضع خطط وأهداف طويلة الأجل، من قبيل تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتعزيز القدرات المهنية في مجال الأمان والأمن النوويين، فإن صربيا تعتزم اعتماد خطة متكاملة لدعم الأمن النووي، وتعزيز تنفيذ مدونة السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وتعزيز الامتثال للإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

11- ومضت قائلة إن الوكالة قد أقرت بأنشطة صربيا الرامية إلى بناء القدرات وتطوير البنية الأساسية في مجال الوقاية من الإشعاعات والأمان النووي، وحظيت تلك الأنشطة بدعم من المشاريع الوطنية والدولية، التي قدمت الخبرة والمشورة والمساعدة التقنية ذات الصلة.

12- وأردفت قائلة إن صربيا ملتزمة بقوة، على الرغم من أن تطبيق الطاقة النووية تنظمه وتشمله الصكوك القانونية الوطنية، بتعزيز إطارها القانوني والرقابي الوطني في هذا المجال بحيث يغدو أكثر شمولا ويمتثل لمعايير وممارسات الأمان الدولية ومع مكتسبات الجماعة الأوروبية. ومن ثم، فإنها تدعم الجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز معايير وتوصيات الأمان الدولية والنصوص القانونية والسياسية الدولية ذات الصلة، وتسلم بأن المساعدة التقنية شرط لا غنى عنه لتحقيق أي تقدم.

13- وفي الختام، **قدمت** تطمينات بأن صربيا ستواصل تقديم دعمها الكامل لعمل الوكالة مع الحفاظ على توجهها التقليدي نحو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأضافت قائلة إن صربيا، تحقيقا لهذه الغاية، تعتمد أيضا على دعم سائر الدول الأعضاء في تأييد ترشيحها لعضوية مجلس المحافظين للفترة 2017-2019.

14- وقال السيد ناساليك (أوكرانيا) إن بلده يلاحظ الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالة في عدم انتشار الأسلحة النووية وأهمية نظام الضمانات وتنفيذ الوكالة التزامات الدول فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية.

15- وقال إن أوكرانيا، على الرغم من عدوان الاتحاد الروسي المستمر عليها واحتلاله غير الشرعي للقرم، ملتزمة، وستواصل التزامها، بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفي بالتزاماتها وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

16- وقال أيضا إن الوكالة تمكنت من استخلاص الاستنتاج الأوسع نطاقا لأوكرانيا لعام 2016 بفضل التعاون المثمر مع الحكومة، والتزام البلد بالوفاء بالتزاماته الدولية والتطبيق الناجح لنظام مراقبة مخزون تديره الدولة.

17- وقال كذلك إن أوكرانيا تقدر بشدة استمرار الوكالة في تطبيق الضمانات على جميع المرافق والمواد

النووية فيها وفقا لقواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة. وإنها تؤيد عمل الوكالة الذي يستهدف تعزيز فعالية نظام الضمانات، إذ إن من شأن التقدم المحرز في تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة أن يُمكِّن الوكالة من مواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيات النووية.

18- واستطرد قائلا إن انخفاض عدد عمليات التحقق والأنشطة المرتبطة بها منذ تطبيق الضمانات المتكاملة في أوكرانيا في عام 2012 يعكس المستوى العالي من الثقة المتبادلة بين أوكرانيا والوكالة. ومن المهم للغاية أن يتواصل تحسين منظومة الضمانات، وهو أمر لا غنى عنه لبناء الثقة الدولية، من أجل الاستجابة بفعالية لمتطلبات الدول الأعضاء المتزايدة في مجال التحقق.

19- ومضى يقول إن أوكرانيا تسلم بسلطة الوكالة التي لا جدال فيها ودورها المستقل في تطبيق الضمانات واستخلاص الاستنتاجات ذات الصلة وفقا لنظامها الأساسي ومعاهدة عدم الانتشار ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تبرمها الوكالة.

20- وتابع قائلا إنها تدعم برنامج التعاون التقني دعما كاملا وتقدر دوره الفعال في التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية والمأمونة والآمنة للعلوم النووية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وإن الزيادة في حجم برنامج التعاون التقني للفترة 2016-2017 وتعقيده وطبيعته الشاملة قد كفلت حدوث تحقيق ملحوظة في مساهمة الطاقة الذرية في تحقيق السلام والازدهار في جميع أنحاء العالم.

21- وأضاف قائلا إن أوكرانيا تركز، خلال الفترة 2016-2017، على الإخراج من الخدمة ومعالجة النفايات في محطة تشرنوبل للقوى النووية وما حولها. وستركز مشاريع إقليمية أخرى على إدارة إعادة التأهيل الإشعاعي في منطقة تشيرنوبيل. والتخفيف من آثار حادث تشيرنوبيل وتحمل المسؤولية عن المناطق الملوثة إحدى أولويات حكومة أوكرانيا، التي تقف على أهبة الاستعداد للعمل بهمَّة مع الوكالة على معالجة تلك القضايا خلال دورة برنامج التعاون التقني للفترة 2018-2019. وإن أوكرانيا مستعدة لاطلاع الدول الأعضاء على تجربتها الوطنية في الأنشطة التي نفذتها بنجاح في منطقة تشيرنوبيل بعد وقوع الحادث، والمصممة لتحويل الوحدة 4 إلى نظام مأمون بيئيا، وتهيئة الظروف المواتية للإخراج المأمون من الخدمة، والتمكين من الهدم المأمون للمرافق والمعدات غير المستقرة. وفي عام 2016، بعد سنوات طويلة من البناء وبدعم من الجهات المانحة الدولية، أقيم نظام الاحتواء المأمون الجديد بنجاح على الوحدة 4 المدمرة من محطة تشرنوبل للقوى النووية. وقد أدى المشروع الهندسي، الذي لم يسبق له مثيل من حيث التصميم والبناء، إلى انخفاض كبير في تعرُّض الموظفين والجمهور والبيئة للإشعاع.

22- وأردف قائلا إن أوكرانيا في غاية الفخر بتعاونها الناجح على امتداد العامين 2016 و2017، وخاصة فيما يتعلق بمسابقة الأغنية الأوروبية يوروفيجن لعام 2017 التي أقيمت في كييف في الفترة من 9 إلى 13 أيار/مايو 2017. وقد اعتمد نجاح هذا الحدث العام الكبير اعتمادا ملحوظا على التنفيذ الفعال لتدابير الأمن النووي، حيث اشتركت في تنظيمه حكومة أوكرانيا والأمانة.

23- وواصل كلامه قائلا إن الطاقة النووية تمثل عنصرا مهما من العناصر اللازمة لضمان أمان وأمن الطاقة على المديين المتوسط والطويل في أوكرانيا وستظل كذلك، وتشكل الطاقة النووية واحدة من أسس تطوير الاقتصاد الوطني على نحو يتسم بالاستدامة. وقد انعكست أهميتها في النسخة المحدثة من استراتيجية أوكرانيا المقابلة في مجال الطاقة، التي اعتمدتها الحكومة في عام 2017.

24- واسترسل قائلا إن أوكرانيا تقدر بشدة الجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين مستوى أمان المواد النووية والمشعة وأمنها، وهو ما يحول دون الاتجار غير المشروع بها. وبما أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق فرادى الدول، فإن أوكرانيا تود أن تؤكد أن جميع مرافقها النووية تعمل في ظروف تشغيل عادية. وقد اتخذت تدابير إضافية لتعزيز الحماية المادية وتوطيد الأمن في جميع وحدات الطاقة الخمس عشرة العاملة في محطات القوى النووية الوطنية الأربع في البلد. وتعكف أوكرانيا على اعتماد جميع التدابير الممكنة لضمان توافر أعلى مستوى من الحماية المادية للمرافق والمواد النووية وعلى تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال الأمان والأمن النوويين بالكامل.

25- وختم بيانه قائلا إن حكومة أوكرانيا لن تسمح للاتحاد الروسي بتوسيع نطاق ولايته لتشمل المواد والمواقع النووية الموجودة في شبه جزيرة القرم. فتأكيدات إعمال الضمانات في أوكرانيا، بما في ذلك إعمالها داخل إقليم أوكرانيا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، مكرسة في اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي المبرمين مع أوكرانيا، وتمتثل لقرارات الجمعية العامة 262/68 المؤرخ 27 آذار/مارس 2014 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، و10/70 المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بشأن تقرير الوكالة لعام 2014 و158/71 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن تقرير الوكالة لعام 2015.

26- وهنأ السيد مالام (نيجيريا) المدير العام على انتخابه لفترة ولاية ثالثة.

27- وقال إن نيجيريا مستمرة في جني فوائد تسخير تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في تحقيق التنمية الوطنية، لا سيما في مجالات الزراعة والصحة البشرية وموارد المياه والتدريب وتنمية القدرات. وإنها تعرب عن امتنانها للوكالة لما قدمته من مساعدة وتؤكد للمجتمع الدولي أنها ستواصل ضمان الامتثال، في إطار برنامجها النووي الوطني، لأفضل الممارسات والمعاهدات والاتفاقيات الوطنية والدولية الواجبة التطبيق.

28- وقال أيضا إن فريق خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة قد أنجز بعثة استغرقت 10 أيام في نيجيريا في تموز/يوليه 2017. وقد أقر الفريق، في تقييمه الأولي، بالتزام نيجيريا القوي بتحسين الأمان النووي والإشعاعي. وتنتظر الحكومة النيجيرية صدور التقرير النهائي وستكفل تنفيذ ما سيرد به من توصيات ومقترحات.

29- وقال كذلك إن تقدما قد أحرز في سعي نيجيريا للحصول على مفاعل بحوث متعدد الأغراض. وقد أحيلت الوثائق ذات الصلة إلى الوكالة لاستعراضها من أجل ضمان تشغيل المفاعل بما يراعي أعلى درجات الأمان والأمن.

30- وأضاف قائلا إن اهتماما خاصا قد أُولي لبرامج الدراسات العليا في إطار برنامج الطاقة النووية في البلد وغيره من برامج التطبيقات النووية. وسُجل تحقيق إنجازات كبيرة بفضل الدعم المقدم من الوكالة و من بلدان أخرى. وتقدر نيجيريا دعم الوكالة المستمر للمنح الدراسية واجتماعات التدريب وحلقات العمل والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة التي تُنفَّذ لصالح مواطنيها.

31- ومضى قائلا إن نيجيريا تعرب كذلك عن تقديرها لدعم الوكالة لتوسعة مراكزها الوطنية المعنية بمكافحة السرطان وتجهيزها. وإنها ستستضيف بعثة خبراء لتقييم حالة المرافق وإجراء تقييم للاحتياجات. وقد تحقق تقدم كبير في مكافحة السرطان بفضل الطب النووي والعلاج الإشعاعي.

32- وتابع قائلا إن نيجيريا تشعر بارتياح بالغ إزاء التقدم المحرز في مشروع التعاون التقني الإقليمي في منطقة الساحل. فقد أدى نشر الوكالة لمنهجية الهيدرولوجيا النظيرية في مستودعات المياه الجوفية المشتركة في الإقليم إلى تحقيق نتائج وإنتاج بيانات ملموسة اعتبرتها نيجيريا وغيرها من الدول المتضررة مفيدة للغاية. وإن نيجيريا تعرب عن امتنانها للدول التي قدمت الموارد وإنها تتطلع إلى بدء المرحلة الثانية من المشروع.

33- واستطرد قائلا إن المفاعل المصدري النيوتروني المصغَّر البالغة قدرته 30 كيلوواط في مركز البحوث والتدريب في مجال الطاقة في زاريا، تماشيا مع التزام نيجيريا بمنظومة عدم انتشار الأسلحة النووية وامتثالها لالتزاماتها الوطنية المتعلقة بالأمن النووي، يخضع لعملية تحويل قلب المفاعل من اليورانيوم الشديد الإثراء إلى نظيره الضعيف الإثراء. وإن نيجيريا، في هذا الصدد، تشكر الوكالة وسائر الشركاء في التنمية على الدعم المقدم منها.

34- وأتبع ذلك بقوله إن الوكالة قد وافقت الوكالة، في عام 2016، على استضافة نيجيريا المدرسة الأفريقية الإقليمية للأمن النووي، التي من المقرر أن تبدأ عملها في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وكان من المتوقع أن يلتحق بالمدرسة العديد من الدول الأفريقية الأعضاء. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات التي تكفل إدارة المدرسة بنجاح، وتشعر نيجيريا بالتفاؤل لما سيحققه البرنامج من زيادة كبيرة في قدرة المشاركين في المجالات المتعلقة بالأمن النووي والتشغيل المأمون للمرافق النووية في المنطقة.

35- وأوضح أن الوكالة تواصل، على الرغم من القيود المفروضة على الموارد بسبب التحديات الاقتصادية العالمية، ضمان الإدارة الحكيمة والمتزنة للموارد البشرية والمالية. وذكر أن نيجيريا تشيد باتخاذ الوكالة إجراءات لضمان اطلاع الدول الأعضاء دون قيود على المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا النوويين تحقيقا لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية في إطار الأهداف الأساسية الثلاثة المتمثلة في الأمان والأمن والضمانات.

36- وقال السيد بوزومبابيف (كازاخستان) إن تقرير المدير العام يعكس سياسة الوكالة المتوازنة والفعالة فيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين وعدم الانتشار النووي وإن بلده يؤيد بالكامل مضامينه الرئيسية.

37- وقال أيضا إنه لا بد من اتخاذ خطوات عملية للحد من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، بما في ذلك المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد مما لدى البلدان من ترسانات نووية أفضت مجتمعة إلى واقع الدول الحائزة للأسلحة النووية والأخرى التي على تقف على أعتاب حيازتها. وينبغي أن تبدأ في أقرب فرصة ممكنة عملية صياغة اتفاقية للأسلحة النووية. ومن المهم أيضا وضع نظام ملزم قانونا يحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة.

38- وقال كذلك إن كازاخستان تعرب عن قلقها إزاء تنامي برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي العسكري وتدعو ذلك البلد إلى الوفاء بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف المفاوضات السداسية الأطراف. وإنها تدعم جهود الوكالة الرامية إلى كبح برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي.

39- وأوضح قائلا إن كازاخستان، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2017-2018، تعكف على دعم الجهود المبذولة لتعزيز المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي، وإعاقة مواصلة تطوير الأسلحة النووية، وتعزيز الأمن النووي، باعتبار ذلك مسألة تحظى بالأولوية. وتدعم عمل فريق الاتصال المعني بالأمن النووي وتبذل كل جهد ممكن لتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2016.

40- وتابع قائلا إن مفاعل كازاخستان البحثي طراز WWR-K بدأ، في عام 2006، في العمل باليورانيوم الضعيف الإثراء. وإن كازاخستان تواصل بحثها في إيجاد طرق لتحويل مفاعلات البحوث الأخرى في كازاخستان للعمل باليورانيوم الضعيف الإثراء. وتعمل كازاخستان أيضا على تكنولوجيات إنتاج النظائر المشعة الخالية من اليورانيوم الشديد الإثراء وتعكف على ابتكار آليات اقتصادية للتشجيع على اعتماد التكنولوجيات غير المحتوية على اليورانيوم الشديد الإثراء التي دعمها المشاركون في مؤتمر قمة الأمن النووي. وبدون حوافز اقتصادية فعالة، من غير المحتمل أن تتوقف الدول عن استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في الصناعة.

41- ومضى يقول إن مصرف الوكالة لليورانيوم الضعيف الإثراء قد فتح أبوابه في آب/أغسطس 2017. وفي حفل الافتتاح، اقترح رئيس كازاخستان توحيد مبادرات عدم الانتشار العالمية القائمة وأكد استعداد كازاخستان لاستضافة قمة الأمن النووي المقبلة.

42- واستطرد قائلا إن كازاخستان تعتقد أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من شأنه أن يعزز الأمن الإقليمي والعالمي. وإن الشفافية الكاملة للبرنامج النووي الإيراني ستقوي منظومة عدم الانتشار وستمكن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي من ممارسة حقها المشروع في الأنشطة النووية السلمية.

43- وأتبع ذلك بقوله إن كازاخستان تعرب عن قلقها لأن تعديل المادة 6 من النظام الأساسي للوكالة لم تصدق عليه سوى 60 بلدا. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان بدء نفاذ هذا التعديل وينبغي اتباع نهج متوازن عند تحديد انتساب الدول الأعضاء لمجموعات الوكالة الإقليمية. وإنه كان من دواعي أسف كازاخستان، علاوة على ذلك، أنها استُبعِدت، رغم كونها عضوا نشطا ومسؤولا في الوكالة، من المشاركة في جهازي تقرير السياسات بها. وإنها تفهمت أن استبعادها غير العادل إنما يُعزى إلى القواعد والإجراءات القائمة وإنها تدعو الأمانة والدول الأعضاء إلى حل هذه المشكلة حتى تتمكن من المشاركة الكاملة في عمل الوكالة.

44- وقال السيد بيننغا (الكونغو) إن بلده يواصل تقدير جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز التنمية والسلام والأمن الدوليين والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ورحب بالاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر التعاون التقني والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالأمن النووي، وأعرب عن امتنان بلده للوكالة لاستجابتها للطلبات المقدمة من الكونغو خلال الدورة الستين للمؤتمر العام.

45- وأضاف قائلا إن الاستخدام السلمي للتطبيقات والتكنولوجيات النووية يفيد الدول الأعضاء بشكل كبير، مما جعل التقدم ممكنا في مجالات الطاقة والزراعة والطب والصناعة والبحث وغيرها. وإدراكاً من الكونغو للتحديات التي تواجه حماية البشر والبيئة من الآثار الضارة للإشعاعات المؤينة ومكافحة الإرهاب النووي والإشعاعي والبيئي، فقد حدد ثلاث أولويات: أولها تحديث إطاره القانوني الوطني النووي للوفاء بالمتطلبات الدولية؛ وثانيها إنشاء هيئة تنظيمية للحماية من الإشعاع والأمان والأمن النوويين؛ وثالثها التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمان والأمن النوويين.

46- ومضى يقول إن الكونغو قد أعد، على هدي من تلك الأولويات، مشروع قانون بشأن تنظيم استخدام التطبيقات النووية بالتعاون مع الوكالة. ويهدف القانون إلى تنظيم جميع الأنشطة التي تُنفَّذ في إطار تعزيز التطبيقات والتكنولوجيات النووية واستخدامها وإلى حماية البشر والمستخدمين والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع المؤين. وقد أُعِد بما يتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية، وهو يغطي جميع مجالات الرصد والتنظيم النووي. وإضافة إلى ذلك، نص على إنشاء آليات تسمح باضطلاع هيئة مستقلة بتطبيق اللوائح، مما يسمح للكونغو بالوفاء بالتزاماته الدولية. وستبدأ الهيئة المستقلة عملها اعتبارا من عام 2018 بمجرد صدور قانون إنشائها.

47- واستطرد قائلا إن الكونغو يعتزم توقيع عدة وثائق هذا الأسبوع خلال الدورة الحالية، بما في ذلك اتفاق تقديم المساعدة التقنية من جانب الوكالة إلى جمهورية الكونغو وخطاب دعم لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها ومبادئها التوجيهية الإضافية، و خطاب الموافقة على خطة متكاملة لدعم الأمن النووي. وإضافة إلى ذلك، يواصل الكونغو العمل من أجل التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمان والأمن النوويين، ويؤكد من جديد استعداده لجعل التعاون المتعدد الأطراف مع الوكالة أمرا أساسيا لتعزيز قدراته.

48- وواصل كلامه قائلا إن الكونغو، اقتناعا منه بأن حماية رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية هو مسؤولية جماعية، يشجع جميع الدول على الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي في أقرب وقت ممكن ما لم تكن قد فعلت ذلك. وختم بيانه قائلا إن بلده على ثقة من أن الدورة الحادية والستين للمؤتمر العام ستوفر فرصة قيمة لتعزيز التعاون الدولي والجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات.

49- وقالت السيدة دامجانوفيتش (الجبل الأسود) إن الجبل الأسود قد أصبح عضوا رسميا في حلف الناتو في 5 تموز/يونيه 2017 ويعكف حاليا على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 2012 مع فتح 28 فصلا تفاوضيا وغلق ثلاثة فصول مؤقتا. وقد أتاحت تلك التطورات المهمة فرصا للجبل الأسود كي يعزز تعاونه مع الوكالة.

50- وقالت أيضا إن الجبل الأسود قد اعتمد إطاره البرنامجي القطري الجديد في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وكانت مجالات الأولوية الوطنية للتعاون هي العلوم والتطبيقات النووية، والتنمية المستدامة والبيئة، والصحة، والوقاية من الإشعاعات، والأمان والأمن النوويين، وتنمية الموارد البشرية. ويعتبر الجبل الأسود، تماشيا مع المبادئ المنصوص عليها في دستوره، الاستدامة البيئية عنصرا أساسيا في عملية صنع القرار. وفي هذا الإطار، رحب بالمساعدة المقدمة من تقنيي الوكالة وخبرائها في تهيئة الظروف المواتية لتعزيز حماية البيئة.

51- وقالت كذلك إن ثمة مجالا ذا أهمية آخر للتعاون مع الوكالة هو صحة الإنسان، ولا سيما تطبيق التكنولوجيات النووية في الطب. وقد قدمت الوكالة دعما قيما في مجال الأشعة والأورام، وفي تحسين قدرات الطب النووي في الجبل الأسود.

52- وأضافت قائلة إن الجبل الأسود يركز اهتمامه بشكل خاص على تعزيز إطار الأمن الوطني من خلال تنفيذ الصكوك الدولية وتعزيز التعاون لمنع الاتجار بالمواد النووية والمشعة والإرهاب، ويشارك في مختلف مبادرات عدم الانتشار، مثل نظام إدارة المعرفة في مجال الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا.

53- وتابعت قائلة إن الجبل الأسود يشارك بنجاح، منذ عام 2007، في العديد من مشروعات التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقاليمية ويحدوه الأمل في مواصلة تلك الأنشطة الإيجابية والفعالة في المستقبل. وذكرت، في هذا السياق، أنها تلاحظ مبادرة تأسيس المعهد الدولي المشترك لجنوب شرق أوروبا المعني بالتكنولوجيات المستدامة، الذي يستهدف تعزيز التعاون بين العلم والتكنولوجيا والصناعة وتوفير منابر لتعليم شباب العلماء والمهندسين اعتمادا على نقل المعرفة والتكنولوجيا من المختبرات الأوروبية. وأوضحت أن التعاون الدولي الحقيقي، الذي يجمع الناس بروح تسخير العلم من أجل توطيد السلام يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تطوير الوضع الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، والحد من البطالة، وبخاصة بطالة الشباب، وقلب مسار هجرة ذوي الكفاءة، وهي مشكلة خطيرة تواجه منطقتها.

54- وفي هذا السياق، وجهت الانتباه إلى ما قدم من مقترحات لإنشاء مشروع توفير مصدر إشعاعي سنكروتروني من الجيل الرابع يمكن أن يوفر طائفة واسعة من التطبيقات البحثية والصناعية، ومرفقا للعلاج الإشعاعي من السرطان وللبحث في مجال الطب البيولوجي بالبروتونات والأيونات الثقيلة.

55- وتطرقت إلى المبادرة، التي تدعمها منذ البداية حكومة الجبل الأسود، وتتبناها الآن المنطقة بأسرها، فقالت إنها تحرز الآن تقدما جيدا من الناحيتين السياسية والعلمية. ويعي الجبل الأسود تمام الوعي أهمية تدريب العلماء والمهندسين والتقنيين في زيادة من خبراتهم وتشكيل كتلة حرجة كافية من الموظفين لتشغيل آلات مستقبلية، وفي تطوير القدرات في أوساط المستخدمين. والجبل الأسود، إذ يشير إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالة في إنجاح مشروع المركز الدولي لاستخدام الحزم الضوئية السنكروترونية في مجال العلوم والتطبيقات التجريبية في الشرق الأوسط، الذي يُنفَّذ في الأردن بالاشتراك بين بلدان الشرق الأوسط، فإنه يرحب بالدعم المماثل الذي يُقدَّم من الوكالة إلى المعهد الدولي للتكنولوجيا المستدامة.

56- وقالت السيدة لوو (زامبيا) إن إنجازات الوكالة كانت مثالا يحتذى به تحت قيادة السيد أمانو وإن إعادة تعيينه مديرا عاما لولاية أخرى هو بمثابة اعتراف بكفاءته الملحوظة.

57- وقالت أيضا إن زامبيا قد أصبحت عضواً في الوكالة في عام 1969، ومنذ ذلك الوقت، تساهم استخدام التقنيات النووية في نموها في مجالات مثل الرعاية الصحية والأمن الغذائي وحماية البيئة. وحفاظا على تطبيق التقنيات النووية وتشجيعا له، وبمساعدة من الوكالة، شرعت زامبيا في إطلاق عدد من المبادرات الرامية إلى بناء قدرات الموارد البشرية داخل البلد.

58- وقالت كذلك إن زامبيا تشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة لضمان عدم تحويل التكنولوجيا النووية إلى خدمة الأغراض العسكرية. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد ضمانات الوكالة بالكامل وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى التحلي بالثبات في تنفيذها تلك الضمانات.

59- ووجهت الانتباه إلى التدابير المعتمدة في زامبيا لضمان الحماية الفعالة للجمهور والبيئة من الآثار الضارة للإشعاعات المؤينة، ومنها التدابير الرامية إلى تعزيز القدرة التنظيمية للبلد وأدوات تقييم التعرض للنويدات المشعة. وأوضحت أن تلك التدابير تضمنت استعراض ما يرتبط بذلك من إطار قانوني وقدرة موارد بشرية وبنية تحتية، وإنشاء سلطة تنظيمية مستقلة.

60- ومضت تقول إن زامبيا أطلقت، بمساعدة من الوكالة، عملية استعراض لنظامها الإشعاعي التنظيمي وما فتئت تتخذ خطوات لسد الثغرات الموجودة في الإطار القانوني المتصل به. ومن شأن الإطار القانوني المنقح أن يساعد في تعزيز قدرة السلطة المعنية بالحماية من الإشعاع في مجالات مثل البنية التحتية للحماية من الإشعاع وتنمية الموارد البشرية، مع إنشاء مختبر إشعاعي يعمل بكامل طاقته ورسم سياسة وطنية للطاقة النووية. وتتخذ خطوات كذلك لإحداث تحول في تلك السلطة ونقلها إلى مؤسسة محايدة.

61- وتابعت قائلة إن زامبيا ملتزمة كذلك بتوسيع نطاق برامجها المعنية بمكافحة السرطان. وقد اتخذت، بدعم من الوكالة، خطوات كبيرة في مجال رعاية مرضى السرطان، وزادت فرصة الحصول على تلك الرعاية إلى حوالي 16000 حالة جديدة خلال السنوات العشر الماضية. وأصبح التدريب على العلاج الإشعاعي متاحا الآن في مستشفى الأمراض السرطانية، وسيُوَّفر التدريب في مجال طب الأورام السريري والفيزياء الطبية وتمريض المصابين بالأورام، وهو ما يُخفض تكاليف ذلك التدريب الذي لم يكن متاحا من قبل إلا في الخارج.

62- وأردفت قائلة إن زامبيا أطلقت خطة استراتيجية وطنية لمكافحة السرطان، وإن بناء مركزين إضافيين للعلاج الإشعاعي في مرحلة متقدمة من التخطيط، وذلك بفضل مساهمة برنامج التعاون التقني التابع للوكالة من خلال مشاريع وطنية مصممة خصيصا أدت إلى تحسين تقديم الخدمات.

63- وانتقلت إلى مسألة سلامة الأغذية وأمنها، فأفادت قائلة إن تلوث الأغذية بالسموم الفطرية يمثل مشكلة مستمرة، حيث تؤدي إلى التقزم ونقص المناعة. واستجابة لذلك، أطلق البلد برنامجا لرصد المواد الخطرة في المواد الغذائية، بما في ذلك بقايا الأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية والمعادن الثقيلة، وتتطلع إلى استمرار تقديم الوكالة الدعم لهذا العمل ضمانا لعدم تعريض صحة السكان للخطر بسبب الطعام الذي يحتاجون إليه.

64- وأعربت عن ترحيب زامبيا، بالنظر إلى الأهمية الحاسمة للطاقة للنمو الاقتصادي والتصنيع والقضاء على الفقر وتوفير الاحتياجات البشرية الأساسية، بالجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة لتعزيز تخطيط الطاقة وإدارتها.

65- وواصلت كلامها قائلة إنه في ضوء إنتاج أكثر من 90% من إمدادات الكهرباء في زامبيا باستخدام القدرة الكهرمائية، مما يجعلها شديدة الضعف أمام آثار تغير المناخ، ومع ترجيح حدوث زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة في زامبيا على خلفية معدلات النمو الاقتصادي والسكاني الحالية، فثمة حاجة ماسة إلى زيادة التنوع والمرونة في خيارات امدادات الطاقة في البلد. وتبعا لذلك، أعلنت زامبيا، في الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام، عن اعتزامها مواصلة استخدام الطاقة النووية بهدف تنويع مواردها من الطاقة وتعزيزها. وتحقيقا لتلك الغاية، طلبت زامبيا الحصول على المساعدة التقنية من الاتحاد الروسي من أجل تطوير قدرة الموارد البشرية المطلوبة، وتعزيز إطارها القانوني، وبلوغ المعالم المرحلية التسع عشرة التي حددتها الوكالة.

66- وذكرت أن زامبيا شرعت أيضا في إنشاء مركز للعلوم والتكنولوجيا النووية، وهو المركز الذي من المقرر أن يضم مفاعل أبحاث متعدد الأغراض، وجهاز تشعيع ومرفق للطب النووي. وأضافت أن زامبيا تتطلع، إضافة إلى تعاونها الثنائي مع الاتحاد الروسي، إلى مواصلة وتعزيز التعاون التقني مع الوكالة، على أمل الإسراع في تنفيذ برنامجها في مجال الطاقة النووية.

67- واسترسلت قائلة إن الجهات في زامبيا توفر التمويل لنظيراتها على الصعيد المحلي خدمةً لمشاريع التعاون التقني في إطار آلية تمويل يهدف البلد إلى توسيعها، وذلك لتعزيز نظام تقاسم التكاليف بين الوكالة وحكومته. وأكدت مجددا، في هذا السياق، دعم البلد لأنشطة التعاون التقني للوكالة في إطار اتفاق أفرا. وأثنت على اتفاق أفرا من منطلق تشجيعه أنشطة التعاون التقني بين الدول الأعضاء فيه، وأعربت عن سرورها لقدرتها على الإبلاغ عن استضافة زامبيا عددا من الفعاليات الواردة في الاتفاق منذ الدورة الأخيرة للمؤتمر العام، وقدمت تطمينات مفادها أن البلد سيدفع كامل مساهمته في صندوقي التعاون التقني والاتفاق.

68- وقال السيد كايا (ليسوتو) إن موضوع المنتدى العلمي لعام 2017 وثيق الصلة بجهود ليسوتو لإقامة أول مرفق علاج إشعاعي وإدخال استخدام الطب النووي في نظام الرعاية الصحية بها.

69- وقال أيضا إن ليسوتو واجهت تحديات كبيرة تتعلق بكل من الأمراض المعدية والأخرى غير المعدية. ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة العالمية بشأن عبء المرض على الصعيد العالمي، يشكل السرطان 17.2% من الأمراض غير المعدية ويتسبب في 4% من مجموع الوفيات التي تقع في البلد. وعلاوة على ذلك، أدت زيادة معدلات الإصابة بالأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، إلى تفاقم معدلات

الإصابة بالسرطان في البلد. وقد اعتمدت ليسوتو خطة استراتيجية تتعلق بالأمراض غير المعدية بهدف تخفيض إجمالي معدلات الوفيات الناجمة عن السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بنسبة 25% بحلول عام 2025. وفي هذا الصدد، تعرب ليسوتو عن تقديرها الشديد للشراكة القائمة بين الوكالة ووزارة الصحة بهدف إنشاء مرفق علاج إشعاعي مجهز تجهيزا جيدا ويعمل به عدد كاف من الموظفين، بحيث يمكن أن يقدم رعاية ذات جودة عالية إلى مرضى السرطان ويسهل جهود البلد الرامية إلى تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة ومفاده ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

70- وقال كذلك إن الوكالة واصلت، من خلال برنامج التعاون التقني، دعمها استخدام الدول الأعضاء التكنولوجيات النووية لتسهيل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية. وقد تعزز تأثير البرنامج بفضل جهود الوكالة الرامية إلى توطيد أواصر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب. ولذلك، رحبت ليسوتو بعقد المؤتمر الدولي بشأن برنامج الوكالة للتعاون التقني: ستون عاما وأكثر -المساهمة في التنمية في أيار/مايو 2017. وقد دعم برنامج التعاون التقني استخدام ليسوتو التكنولوجيات النووية لتعزيز الإنتاجية الحيوانية ومكافحة الأمراض الحيوانية، بما في ذلك الأمراض الناشئة والعابرة للحدود. في الواقع، مكَّن برنامج التعاون التقني ليسوتو من شراء المعدات اللازمة وتدريب الموظفين على استخدام التقنيات النووية لإجراء تشخيص دقيق لأمراض حيوانات المزارع واكتشاف حالات حملها في مرحلة مبكرة.

71- وأضاف قائلا إن الوكالة تعمل أيضا مع ليسوتو لصياغة الإطار البرنامجي القُطري الثاني الذي سيغطي الفترة 2018-2023. وسيحدد الإطار المجالات ذات الأولوية التي يمكن للوكالة، من خلال برنامج التعاون التقني التابع لها، توفير الدعم التقني فيها لتعزيز التنمية، في مجالات منها الصحة البشرية، والزراعة والأمن الغذائي، وموارد المياه، وتخطيط الطاقة واقتصادها، وحماية البيئة ورصدها، والأمان الإشعاعي، والأطر القانونية. وتتطلع ليسوتو إلى مواصلة العمل مع الوكالة بهدف استكمال إطارها وتوقيعه.

72- ومضى يقول إن حكومة ليسوتو تدرك الحاجة الملحة إلى إنشاء آليات فعالة لمراقبة الأمان الإشعاعي والنووي. وإن إنشاء جهاز وطني للحماية من الإشعاع سيعزز من إدارة ليسوتو لمصادر الإشعاع بهدف حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع المؤين. وفي هذا الصدد، وافقت الحكومة على مشروع قانون جهاز الحماية من الإشعاع وقدمته إلى اللجنة البرلمانية ذات الصلة لاستعراضه. وعلى الرغم من أن اعتماد هذا القانون قد أعاقته التغييرات المتكررة للحكومة التي حدثت في السنوات الأخيرة، فإن الحكومة لا تزال ملتزمة باعتماده في أقرب فرصة. وتحث ليسوتو الوكالة على مواصلة دعم جهودها الرامية إلى تدريب موظفي الحماية من الإشعاع المعنيين استعداداً لإطلاق ذلك الجهاز.

73- وأتبع ذلك بقوله إن ليسوتو شاركت، في كانون الأول/ديسمبر 2016، على المستوى الوزاري في المؤتمر الدولي للأمن النووي: الالتزامات والإجراءات، الذي أتاح فرصة لمناقشة تجارب البلدان وإنجازاتها فيما يتعلق بتعزيز الأمن النووي، وهو ما يتيح تحديد الاتجاهات وتعزيز القدرات اللازمة للكشف عن التهديدات ذات الصلة بالتهديدات النووية والتصدي لها. وتعرب ليسوتو عن امتنانها لأنشطة بناء القدرات في مجال الأمن النووي التي تنظمها الوكالة لصالح أفراد من العديد من سلطاتها الوطنية.

74- وختم بيانه بالثناء على عمل الوكالة الدؤوب الرامي إلى تعزيز فعالية منظومة ضماناتها وتحسين كفاءتها، والمساعدة التي تقدمها إلى الدول لمساعدتها على تنفيذ اتفاقات الضمانات الخاصة بها. وذكر أن حكومة

ليسوتو على استعداد لدعم الوكالة في هذا الصدد وستواصل الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات.

75- وهنأت السيدة تشوينتي (الكاميرون) المدير العام على انتخابه لولاية ثالثة وتمنت له كل النجاح.

76- وقالت إن الكاميرون ترحب بالقرار الاستراتيجي الصادر عن الوكالة ومفاده زيادة دعمها لتطبيق التقنيات النووية والنظيرية لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية والبيئة. وبما أن هذا الإجراء يمكن أن يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الكاميرون تشجع الوكالة على تعزيز برنامجها على أساس تلك الأولويات.

77- وقالت إن الكاميرون تشجع الوكالة كذلك على مواصلة ما تقدمه من مساعدة إلى الدول الأعضاء في مكافحة الأوبئة الحيوانية المنشأ والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ولا سيما فيروس H5N1 المسبّب لإنفلونزا الطيور الذي أصاب عددا من البلدان، بما فيها الكاميرون، في عام 2016. وإن حكومتها تعرب عن امتنانها الشديد للوكالة على ما تقدمه من دعم في إطار برنامج التعاون التقني للمختبر البيطري الوطني، الذي يؤدي دورا رئيسيا في مكافحة الأمراض الحيوانية الناشئة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

78- وتابعت قائلة إن الكاميرون تعرب عن تقديرها للدعم التقني الذي تقدمه الوكالة في مجال تخطيط الطاقة وتقييم المساهمة المحتملة للطاقة النووية في تلبية الاحتياجات الوطنية للكهرباء على نحو مستدام. وفي الوقت نفسه، تحث الوكالة على تكثيف جهودها الرامية إلى تطوير وسائل مبتكرة لإدارة النفايات المشعة. وتعرب الكاميرون عن تقديرها الكبير لإعادة ثلاثة مصادر مهملة إلى الوطن بنجاح في عام 2016، حيث لا تزال إدارة المصادر المشعة المهملة من الفئتين 1 و 2 تمثل تحديا تواجهه البلدان النامية التي تفتقر إلى مرافق لتخزين النفايات المناسبة. لذلك، ينبغي مواصلة تطوير برنامج التعاون التقني التابع للوكالة المعني بتتبع المصادر المشعة اليتيمة ومراقبتها.

79- وأعربت عن ترحيب الكاميرون بعقد المؤتمر الدولي المعني بالنظم الرقابية النووية الفعَّالة في نيسان/أبريل 2016، وأنشطة التبادل والتدريب التي أطلقتها الوكالة لتعزيز مواءمة الهياكل الأساسية الرقابية الوطنية للأمان الإشعاعي، في حالات الطوارئ وغيرها. وذكرت أن وثائق الوكالة الإرشادية تقدم دعما قيما لمواءمة النُهج الوطنية مع نهج الأمان والأمن النوويين والإشعاعيين.

80- ومضت قائلة إن الدول الأعضاء تبدي اهتماما متزايدا بالشبكة العالمية المعنية بالأمان والأمن النوويين والشبكات الإقليمية المرتبطة بها، مثل محفل الهيئات الرقابية النووية في أفريقيا. وتشكر الكاميرون، التي ترأس المحفل حاليا، الوكالة على دعمها المتواصل لأنشطة المنتدى الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية الوطنية للأمان والأمن النوويين.

81- واستطردت قائلة إن اتفاق أفرا يؤدي أيضا دورا مهما في تعزيز مساهمة التكنولوجيا النووية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول الأعضاء فيه. وإن الكاميرون تحث الدول الأفريقية الأخرى على الانضمام إلى الدول التي قدمت الدعم المنتظم للبرنامج.

82- وتطرقت إلى المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي عُقِد في كانون الأول/ديسمبر 2016، فقالت إنه قد أتاح فرصة سانحة لإعادة تقييم المسؤولية الوطنية عن الأمن النووي، والوقوف على ما يهدد الأمن النووي والاعتراف بالدور المحوري للوكالة في تيسير التعاون الدولي وتنسيقه.

83- وأتبعت ذلك بقولها إن الكاميرون تعرب عن امتنانها للوكالة لمساعدتها في تنفيذ تدابير الأمن النووي خلال كأس الأمم الأفريقية للسيدات لعام 2016. وقد قدمت بعثات الخبراء التابعة للوكالة التدريب لموظفي الأمن على استخدام المعدات للكشف عن المواد النووية والمواد المشعة. ويحدو الكاميرون الأمل في أن تحصل على مساعدة مماثلة من الوكالة خلال بطولة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم لعام 2019.

84- وختمت بيانها قائلة إن الكاميرون قد صدقت على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في تموز/يوليه 2015، ويسرها أن الاتفاقية، التي لها أهمية حيوية في مجال الأمن النووي، قد دخلت أخيرا حيز النفاذ في أيار/مايو 2016. وقد صدقت أيضا على البروتوكول الإضافي في تموز/يوليه 2015. وتشيد بجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وقد شاركت الكاميرون في دورات إقليمية، بالتعاون مع إدارة الأمن النووي الوطنية التابعة للولايات المتحدة على سبيل المثال، حضرها الموظفون المكلفون بإدارة النظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية. وقد أسند القانون رقم 015/2016 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2016 المسؤولية عن إنشاء النظام الوطني الكاميروني والحفاظ عليه إلى الوكالة الوطنية للوقاية من الإشعاعات. وهكذا تقدم الكاميرون دعما لا يتزحزح إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح عالميا بهدف تحقيق السلام الدائم في العالم.

85- وقال السيد كوما (إثيوبيا) إن إثيوبيا منخرطة في برنامج واسع النطاق يستهدف تصنيفها ضمن البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2025، وإنها حققت خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية نموا اقتصاديا يعبر عنه برقم عشري مزدوج، مما جعلها في مصاف أسرع دول العالم في النمو الاقتصادي. وشاركت الحكومة على نطاق واسع في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة البلد الرامية إلى تحقيق النمو والتحول، والتي أطلقت في عام 2016 ومن المتوقع أن تحافظ على نموها المعبر عنه برقم عشري مزدوج حتى عام 2020 وما بعده.

86- وقال أيضا إنه لا غنى عن تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الجهود المبذولة لتسريع نمو البلد وازدهاره. وعلى وجه الخصوص، كان الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية على مر السنين حاسما في معالجة المشاكل الإنمائية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، من قبيل الزراعة والأمن الغذائي، والصحة البشرية، وإدارة موارد المياه، والبيئة، والوقاية من الإشعاعات والصناعة.

87- وانتقل للحديث عن القطاع الزراعي، فقال إن إثيوبيا تولي أهمية كبيرة للدعم المستمر المقدم إلى مشروع استئصال ذبابة تسي تسي في جنوب إثيوبيا، الذي يهدف استئصال الذبابة من الوادي المتصدع الجنوبي من خلال تقنية الحشرة العقيمة. ومن شأن الاستخدام المعزز والمستدام لتكنولوجيات مكافحة الأمراض (العلاج الكيميائي، وتقنيات مكافحة ناقلات الأمراض واستئصالها)، بمشاركة نشطة من المجتمعات، أن يوفر مناطق خالية من ذبابة تسي تسي على نحو مستدام وفرصا جديدة لتحسين زراعة المحاصيل وتربية حيوانات المزارع.

88- وأعرب عن ترحيب إثيوبيا بموضوع المحفل العلمي للوكالة الذي عُقِد في عام 2017 تحت عنوان التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية: الوقاية والتشخيص والعلاج، وكان دليلا واضحا على دقة تواؤم أعمال الوكالة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

89- ومضى يقول إن خدمات الطب النووي والعلاج الإشعاعي تتوسع في إثيوبيا إلى خارج العاصمة لتشمل ما لا يقل عن ستة مستشفيات تعليمية يوشك تشييدها على التمام. وهناك عمل جار لإعداد الموارد البشرية اللازمة ويجري شراء معدات أساسية بدعم تقني من الوكالة. وإضافة إلى ذلك، تحرز مراكز العلاج الإشعاعي والطب النووي تقدما مشجعا في أديس أبابا، التي أطلقت برامج دراسات عليا على المستوى المحلي لتلبية

احتياجات التوظيف الحالية والمستقبلية.

90- وتابع قائلا إنه نظراً إلى أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار التي لا جدال فيها في معالجة المشكلات المتعددة التي تواجه إفريقيا، فإن الاستثمار في القدرات العلمية للقارة حاسم الأهمية في رسم السياسات السليمة وتنفيذ الحوكمة الرشيدة وتحقيق التنمية الصناعية.

91- واستطرد قائلا إن تطلب إثيوبيا، بناء على ذلك، دعما مستمرا من الوكالة وشركاء التنمية في البلد في مجالات من قبيل استخدام التكنولوجيات النووية في الزراعة والأمن الغذائي؛ والطب النووي والعلاج الإشعاعي في القطاع الصحي؛ واستخدام الهيدرولوجيا النظيرية لتقييم احتمال وجود موارد المياه الجوفية من عدمه وإدارة تلك الموارد؛ واستخدام التكنولوجيات النووية في الصناعة وفي أغراض البحث والتطوير.

92- وذكر أن إثيوبيا، بوصفها عضوا حاليا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي تولت رئاسته في أيلول/سبتمبر 2017، تدين بشدة تسليح التكنولوجيا النووية في أي صورة وبأي درجة.

93- وتطرق إلى التطورات الأخيرة في كوريا الديمقراطية، فقال إنها مصدر قلق متزايد، ليس فقط بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية، ولكن للسلام والأمن العالميين كذلك. وتمثل التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها تصعيدا خطيرا ينذر بعواقب وخيمة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم جميع الحلول الدبلوماسية والسياسية المتاحة له لمعالجة هذه القضية.

94- وأوضح أن إثيوبيا تثمن الدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة في ضمان نشر التكنولوجيا النووية في جميع أنحاء العالم للأغراض السلمية دون غيرها.

95- وهنأ السيد روبليس تيكاس (السلفادور) المدير العام على انتخابه لولاية ثالثة وتمنى له النجاح والتوفيق. وقال إن زيارته إلى السلفادور في كانون الثاني/يناير 2016 أدت إلى توطيد أواصر التعاون مع الوكالة في مشاريع تنمية وطنية استراتيجية، لا سيما في مجال الصحة.

96- وقال أيضا إن الوكالة تؤدي دورا أساسيا في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لدعم التنمية العلمية والاقتصادية في البلدان وفي تحقيقها تسعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في خطة عام 2030. وتستفيد السلفادور من التكنولوجيا النووية في المجالات ذات الأولوية من قبيل توليد الكهرباء والصحة والزراعة والأمن الغذائي والهيدرولوجيا والصناعة والبيئة.

97- وقال كذلك إنه ينبغي للدول الأعضاء في الوكالة توحيد جهودها لتشجيع استخدام الطاقة النووية لتحسين جودة الرعاية الصحية والتغطية بها، ودعم إنتاج الأغذية وإمداداتها، والوقاية من الآثار الضارة لتغير المناخ والحد منها على نحو أكثر فعالية، وتعزيز القدرة على التصدي للكوارث الطبيعية، وتوفير إمدادات الطاقة المستدامة بحيث تكون في متناول الجميع ومتسقة مع حماية البيئة.

98- ومضى يقول إن السلفادور تعرب عن تقديرها لدعم الوكالة لاستخدامها التطبيقات النووية لتحسين رفاه السكان، لا سيما في مجالات الصحة والعلاج الإشعاعي والطب النووي والبيئة وإدارة المياه والتربة. وإن الوكالة تدعم حاليا تنفيذ استراتيجية وطنية للوقاية من السرطان ومكافحته. وقد أدت الأثار الاجتماعية والاقتصادية للسرطان في البلد إلى التحفيز على بذل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني جهدا مشتركا لتقديم استجابة شاملة في مجال الرعاية الصحية.

99- وأضاف قائلا إن وزارة الصحة قد اتخذت الخطوات التالية لتوفير الرعاية الشاملة لمرضى الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك السرطان: إنشاء إدارة معنية بالأمراض غير المعدية، ووضع سياسة وخطة عمل وطنيتين للوقاية من السرطان ومكافحته؛ وبدء استخدام سجلات السرطان في المستشفيات؛ وإعداد معايير لعلاج السرطان وتنفيذها؛ واتخاذ خطوات لإطلاق وحدة وطنية للعلاج الإشعاعي، وهي الوحدة التي سيتوافر لها معجلان خطيان وستقدم خدمة التشعيع الداخلي؛ وإنشاء تحالف وطني للوقاية من السرطان ومكافحته يتألف من مؤسسات القطاع الصحي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

100- واستطرد قائلا إن السلفادور تدعم بقوة جميع الآليات والمبادرات الرامية إلى تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وإنها تحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتدعو جميع الدول الأعضاء التي تحوز أسلحة دمار شامل إلى اتخاذ إجراءات دؤوبة للتخلص من ترساناتها النووية. وتشكل السلفادور جزءا من مجموعة من البلدان التي تؤمن إيمانا راسخا بعدم استخدام الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية، وتدين التهديد الذي تشكله الأسلحةُ النوويةُ وإجراءُ التجارب النووية لأغراض اختبارية على البشرية.

101- وتابع قائلا إن السلفادور تؤكد مجددا، بوصفها بلدا لا يحوز أو ينتج أو يستورد أو يخزن أسلحة دمار شامل في منطقة خالية تماما من الأسلحة النووية، التزامها بالسعي نحو نزع السلاح النووي وحقها في ذلك. وقد أيدت بقوة مفاوضات الأمم المتحدة المتعلقة بوضع صك ملزم لحظر الأسلحة النووية وتعتزم التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية عندما تتاح لتوقيعها في 20 أيلول/سبتمبر 2017. وإن السلفادور تحث جميع البلدان على التوقيع على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. فالقضاء التام على الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها على نحو يضر بالبشرية.

102- وختم بيانه قائلا إن حكومة السلفادور تعرب عن امتنانها للوكالة لتعاونها من خلال صندوق التعاون التقني. وإن المشاريع المتنوعة والدورات التدريبية وحلقات العمل وعمليات تبادل الخبراء قد أثمرت عن بناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات إدارة المياه والتربة والبيئة والصحة البشرية والطب النووي. وإن السلفادور تتطلع إلى مزيد من التعاون مع الوكالة وهي على ثقة من أن المشاريع التي تدعمها سوف تساعد على تحقيق أهداف الخطة الخمسية التي وضعتها الحكومة.

103- وأثنت السيدة بيتادزي (جورجيا) على الدور القيادي الذي اضطلع به المدير العام وعلى تفانيه وعمله الجاد في الوفاء بولاية الوكالة. وقالت إن جورجيا تقدر بشدة جميع أنشطة الوكالة، من التحقق من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وزيادة الأمان والأمن النوويين إلى تشجيع التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وأكدت للوكالة دعم جورجيا الذي لا يتزحزح.

104- وقالت أيضا إن جورجيا تدين ما أجري مؤخرا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب نووية تنتهك المعايير الدولية الرافضة للانتشار النووي وتُعرِّض العالم بأسره للخطر. وإنها تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها، والتعاون الفوري مع الوكالة، وضمان امتثالها التام وغير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

105- وقالت كذلك إن ازدياد عدد التهديدات من الجماعات الإرهابية -التي أعرب بعضها بالفعل عن رغبته في الحصول على أسلحة دمار شامل- قد عزز احتمال استغلال الثغرات الأمنية لتحقيق أغراض إجرامية. ولا يزال انتشار المواد النووية والمشعة مسألة تثير قلق جورجيا البالغ، نظرا إلى قربها من المنطقة التي تتعرض

لأعلى درجات خطر الانتشار. وقد سجلت في السنوات الأخيرة، عدة محاولات لتهريب مواد نووية ومشعة في مناطق من الأراضي الجورجية خارج سيطرة الحكومة، مما يزيد من حدة الشعور بالخطر. ولكن لحسن الحظ، تمكنت أجهزة إنفاذ القانون الجورجية من منع تلك الأنشطة. إلا أنه في ضوء غياب وجود دولي في الأراضي المحتلة بجورجيا، فقد أصبح من المستحيل تقريبا إجراء أي نوع من أنشطة التحقق في الواقع، وهو ما نجم عنه زيادة كبيرة في خطر انتشار المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونقلها إلى تلك المناطق وخارجها.

106- وأضافت قائلة إن جورجيا تؤدي دورا أساسيا في دعم هيكل الأمن العالمي الحالي من خلال تنفيذ تلك التدابير على المستوى الوطني، والتمسك بالتزامها بالصكوك القانونية الدولية ذات الصلة والانضمام إلى مبادرات الأمن العالمي. وتولي الحكومة أهمية كبيرة لمسؤوليات الوكالة الأساسية ودورها الحاسم في مجالات عدم الانتشار والطاقة النووية والأمان والأمن النوويين والتعاون التقني. ولما كان الأمان النووي قضية عالمية تتطلب تعاونا ودعما متعدد الأطراف، فستواصل جورجيا العمل مع الوكالة بهدف تحقيق السلام الدائم في جميع أنحاء العالم لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

107- وتابعت قائلة إن جورجيا تؤيد جميع التدابير الرامية إلى تعزيز الفعالية والكفاءة في منظومة ضمانات الوكالة الذي يشكل جزءا أساسيا من المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي. وبالنظر إلى أهمية منع انتشار الأسلحة النووية، تدعو جورجيا جميع البلدان إلى توقيع اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي، وهو ما يمثل المعيار العالمي للتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

108- واستطردت قائلة إن جورجيا قد اعتمدت، في ضوء المخاوف الدولية الحالية واحتياجاتها الوطنية، تشريعات وطنية لتنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بضمانات عدم الانتشار النووي، التي تحدد، بطريقة واضحة ودقيقة ومفهومة، مسؤوليات الهيئة الرقابية الجورجية وجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الحائزين على مواد نووية. وإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة على مبادرة للانضمام إلى اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، وقدمتها إلى البرلمان لاتخاذ الإجراءات النهائية إزاءها.

109- واسترسلت قائلة إن جورجيا تولي أهمية كبيرة لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة، الذي لا يزال الأداة الرئيسية لتحسين الأمان والأمن النوويين والإشعاعيين. ومن المقرر أن يتعزز التعاون التقني لجورجيا مع الوكالة خلال الفترة 2018-2021، وهو ما يدل على نجاحها ويشكل أيضا مصدرا لمسؤوليات جديدة.

110- وواصلت كلامها قائلة إن جورجيا تتمتع بشراكة ناجحة مع الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى المشاريع التي نُفذت بالفعل، تخطط جورجيا، بالتعاون مع الهيئة الرقابية النووية السويدية، لتدشين مشروع بحثي طموح يتناول جدوى بناء مستودعات ومرافق معالجة جديدة، وهو ما سيشكل امتثالا تاما لمعايير الوكالة والمعايير الأوروبية.

111- وذكرت أن جورجيا تقدر بشدة الدور الحاسم الذي تؤديه وزارة الطاقة والهيئة الرقابية النووية في الولايات المتحدة في تعزيز النظام الرقابي الجورجي وتطوير البنية الأساسية ذات الصلة.

112- وأتبعت ذلك بقولها إن اعتماد جورجيا استراتيجية وطنية للتصرف في النفايات المشعة يشكل خطوة كبيرة صوب تلبية المعايير والمتطلبات الوطنية والدولية ذات الصلة. وقد استُكمِلت الاستراتيجية، التي وافقت عليها الحكومة، بخطة عمل ستُراجع وتُجدَّد كل عامين، وستضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية خطوة بخطوة، بهدف إنشاء مرفق تخلُّص متطور جديد وتحسين النظام الرقابي الوطني.

113- وأعربت عن شكر بلدها على الإسهام المستمر والكبير الذي قدمته الوكالة والاتحاد الأوروبي وجميع البلدان الشريكة لجورجيا طوال السنين. وختمت بيانها قائلة إن جورجيا لا تزال على استعداد لمواصلة تعاونها المنفتح والبناء مع هؤلاء الشركاء.

114- وقال السيد بايوتزُفِسكي (بولندا) إن مجلس الوزراء قد اعتمد، في كانون الثاني/يناير 2014، برنامج بولندا للطاقة النووية، الذي يشكل خريطة طريق لتطوير الطاقة النووية. وتُحدِث حاليا الحكومة البولندية البرنامجَ الذي يتوخى بناء أول محطة قوى نووية في بولندا، وهو ما سيكون من شأنه تمكين وزارة الطاقة من ضمان توريد الكهرباء على المدى الطويل بتكلفة معقولة مع احترام ضرورات حماية البيئة في الوقت نفسه، لأن من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض سنوي كبير في مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع توليد الكهرباء البولندي.

115- وقال أيضا إن هناك حاجة إلى حل بعض المشاكل، مثل اختيار الموقع وتكنولوجيا المفاعل ونموذج التمويل بصفة نهائية، قبل أن تتمكن الحكومة من اتخاذ قرار من حيث المبدأ بشأن المشروع، ويفضل أن يكون ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2017. ولذلك، تخطط بولندا لطلب إيفاد بعثة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في عام 2018 بعد الوصول إلى مؤشر تحقيق المرحلة الثانية.

116- وقال كذلك إن بولندا تواصل إيلاء أهمية قصوى لضمان توافر أعلى مستوى ممكن من الأمان النووي، وقد خلصت بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التي أوفدت في عام 2017 إلى أن البلد قد استوفى جميع توصيات البعثة الأولية لعام 2013 واقتراحاتها. ويبرهن النجاح الواضح الذي حققته بعثة المتابعة التي أوفدتها خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة مدى جدية عمل بولندا لتعزيز إطارها الرقابي والتشريعي الوطني.

117- وأضاف قائلا إن الهيئة الرقابية النووية في بولندا هيئة راسخة وتؤدي عملا مكثفا مع الوكالة ومع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق الاستعداد الرقابي لإدخال الطاقة النووية إلى بولندا. وقد أثبتت فرصة العمل مع المحفل التعاوني الرقابي أنها كثيرة الفائدة.

118- وتابع قائلا بولندا ستستضيف، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، الاستعراض الذي تجريه خدمة الاستعراض المتكاملة المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك، وبرامج الإخراج من الخدمة والاستصلاح، والتي ستوفر تقييماً دولياً مستقلاً لخطتها الوطنية في مجال التصرف في النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك.

119- ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية المعنية بالمفاعلات المرتفعة الحرارة التابعة لوزارة الطاقة، التي أنشئت في عام 2016، أوصت في تقريرها النهائي الذي نشر في عام 2017، باستخدام المفاعلات المرتفعة الحرارة بوصفها مصدرا للحرارة الصناعية. وتعكف وزارة الطاقة حاليا على تحليل خطط إطلاق برنامج حكومي لإقامة مفاعل مرتفع الحرارة ونشره وقد أصبحت بولندا عضوا في الفريق العامل التقني المعني بالمفاعلات المبردة بالغاز.

120- واستطرد قائلا إن بولندا تولي أهمية قصوى للحفاظ على أعلى معايير الأمن النووي، سواء في تطوير برنامجها للطاقة النووية وفي التطبيقات السلمية الأخرى للطاقة النووية، كما يتضح من توليها رئاسة الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل الركيزة الأساسية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وفي

عملية الاستعراض الجارية، من ثم، من المهم للغاية أن تكلل دورة الاستعراض لعام 2020 بالنجاح. وينبغي أن يتبع في نزع السلاح النووي نهج تدريجي يتركز حول معاهدة عدم الانتشار والمؤسسات والاتفاقات الدولية ذات الصلة. ولا يمكن المضي قدما بخطة نزع السلاح النووي إلا بطريقة واقعية عن طريق تعزيز منظمات من قبيل الوكالة. وقد أبدت بولندا التزامها بنزع السلاح النووي من خلال تعزيز أمن مرافقها النووية. وفي عام 2016، بفضل التعاون الدولي ومشاركة بولندا في المبادرة العالمية لتقليص التهديدات، أزيل اليورانيوم الشديد الإثراء المتبقي الذي سبق استخدامه في مفاعل البحوث بها من الأراضي البولندية، ومنذ تلك اللحظة، لم يعُد يُستخدم سوى اليورانيوم المنخفض الإثراء. وستواصل بولندا دعم الجهود المبذولة لتقليل استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في التطبيقات المدنية.

121- وختم بيانه قائلا إن بولندا لا تزال تولي أهمية كبيرة لبرنامج التعاون التقني، الذي يشكل آلية مجربة ومختبرة لتبادل المعرفة والخبرات والممارسات الجيدة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي عام 2017، كما كان الحال في السنوات السابقة، تعهدت بولندا بتقديم مساهمة كاملة لصندوق التعاون التقني ولا تزال ملتزمة بالمساهمة في البرنامج، ماليا وكذلك بوصفها مشاركا في مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية.

122- ونقل مونسنيور دوفيه (الكرسي الرسولي) إلى جميع المشاركين في الدورة الحادية والستين للمؤتمر العام أطيب تمنيات قداسة البابا فرانسيس.

123- وقال إن الكرسي الرسولي يثني على جميع أنشطة الوكالة ويدعمها، حيث ساهمت مساهمة كبيرة في منع الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح النووي وفي تعزيز التنمية من خلال التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

124- وقال أيضا إن الضمانات مكون لا غنى عنه من مكونات المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي. ومشاركة الوكالة في التحقق من التزامات جمهورية إيران الإسلامية ورصدها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة يساعد في مواصلة تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط.

125- وتطرق إلى برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي، فقال إنه يثير قلقا شديدا، إذ إنه يهدد السلام والأمن في المنطقة وينال من سلامة منظومة عدم الانتشار. والرد العسكري ليس حلا. ويؤيد الكرسي الرسولي الجهود المستمرة المتحلية بالصبر التي يبذلها المجتمع الدولي لإحياء المفاوضات الرامية إلى إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا نووية وتمكين الوكالة من استئناف دورها الأساسي في مجال التحقق فيها.

126- وقال كذلك إن على المجتمع الدولي، في الوقت نفسه، أن يعمل بلا كلل لتحقيق نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، أيد الكرسي الرسولي المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها بوصفها خطوة صوب تجاوز الردع النووي وصولا إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وتساهم الوكالة مساهمة كبيرة في تحقيق هذا الهدف من خلال أنشطتها في مجال الضمانات.

127- ومضى يقول إن المؤتمر الدولي الأول لتطبيقات العلوم والتكنولوجيا الإشعاعية والمؤتمر الدولي بشأن برنامج الوكالة للتعاون التقني، اللذان عقد كلاهما في وقت سابق من عام 2017، قد سلطا الضوء على الحاجة إلى تعزيز الشراكات من أجل استكمال مسيرة إنجازات الوكالة الكبيرة في مجال تحسين الطاقة والتكنولوجيا النوويتين السلميتين من أجل تعزيز التنمية وضمان حفاظ الإنسان على خلق الله. وقد ساعدت مشاريع الوكالة

للتعاون التقني في مجالات من قبيل الصحة البشرية والزراعة والتغذية وسلامة الأغذية والصحة الحيوانية ومكافحة الآفات ومياه الشرب وحماية البيئة على تخفيف حدة الفقر وتحسين قدرة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية بطريقة مستدامة.

128- وتابع قائلا إنه من المهم عدم تجاهل الآثار السلبية للأسلحة النووية على الفقراء. فمن منظور الفقراء، من الممكن أن نرى بمزيد من الوضوح مدى التداخل بين عدم المساواة والأسلحة النووية. وكما قال البابا فرانسيس، يشكل تبديد الأموال على الأسلحة النووية سوء تخصيص للموارد التي من الأفضل استثمارها في مجالات التنمية البشرية المتكاملة والتعليم والصحة ومكافحة الفقر المدقع.

129- واستطرد قائلا إن لدور الوكالة في تعزيز الأمان والأمن النوويين أهمية قصوى كذلك، لا سيما بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأزمات التي تشهدها عدة مناطق. وقد تحسنت إلى حد كبير الجهود المبذولة لضمان الأمان النووي وإيجاد ثقافة الأمان بفضل منشورات الوكالة وبعثات استعراض النظراء والدورات التدريبية وغيرها من البرامج. ويمثل المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي عُقِد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2016 شهادة على دور الوكالة بوصفها منبرا عالميا لتعزيز الأمن النووي. وتعتمد الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية جميعها على تحقيق الأمن النووي قبل كل شيء.

130- وختم بيانه قائلا إنه لا بد من أن تحل أخلاقيات عالمية جديدة، قوامها المسؤولية والتضامن والأمن التعاوني، محل أيديولوجية الانعزالية والمصلحة الذاتية والخوف. ولذلك، يناشد الكرسي الرسولي جميع القادة السياسيين أن يتعاونوا بحسن نية على بلوغ ما ينبغي أن تكون الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق عدم الانتشار النووي - ونزع السلاح النووي، وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وضمان تحقيق التنمية البشرية المتكاملة.

131- وقال السيد أولوا (بنما) إن الوكالة ستواصل، تحت قيادة المدير العام، الاضطلاع بدور مهم في تعزيز التنمية المستدامة. وتتجلى في أهداف التنمية المستدامة بوضوح الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للوفاء بخطة عام 2030 للتنمية المستدامة، التي تشكل شرطا لا غنى عنه لتحقيق الازدهار المشترك والسلام الدوليين والأمن. وبنما أول بلد في المنطقة ينشر خطة وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسعى من خلالها إلى تحقيق التواؤم بين تنميتها الوطنية وخطة عام 2030.

132- وقال أيضا إن بنما ترحب بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في مجالات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في الدول الأعضاء وفي استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية في مجالات الصحة والتغذية والزراعة وحماية البيئة، كما يتضح من العديد من بعثات الخبراء والمحاضرات والدورات التدريبية الإقليمية والأقاليمية والمنح الدراسية والزيارات العلمية التي أجريت خلال العام السابق. وقد أدت هذه الأنشطة إلى تحسين نوعية حياة عدد لا يحصى من الأفراد عن طريق تسهيل الحصول على خدمات علاج السرطان الإشعاعي، وبناء القدرات اللازمة لتقييم برامج التغذية، وتوفير الطاقة النظيفة للمساعدة في إيجاد بيئة مواتية لسكن البشر وتشجيع استخدام التطبيقات النووية في الصناعة والبحوث.

133- وقال كذلك إن بنما استفادت من التعاون التقني الذي تقدم الوكالة منذ أكثر من 50 عاما، لا سيما في مجالات الصحة البشرية والتغذية والوقاية من الإشعاعات. وخلال الفترة 2012-2017، قدرت فوائد التعاون التقني هذه بأكثر من مليون يورو. وخلال الفترة 2018-2019، ستركز أنشطة التعاون التقني في بنما على توفير

الوقاية من الإشعاعات وبناء القدرات الوطنية اللازمة لاستخدام التطبيقات النووية، وهي المجالات التي قطعت بنما على نفسها التزاما فيها بالوصول إلى أرفع المستويات.

134- وتابع قائلا إنه لا غنى عن الفوائد التي توفرها التقنيات النووية في مجالات التشخيص الإشعاعي والطب النووي والعلاج الإشعاعي للأورام لتشخيص الأمراض الخطيرة، ومنها الأمراض غير المعدية، وعلاجها واتخاذ ما يلزم حيالها. وتساعد الوكالة في تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة وإرساء البنية الأساسية اللازمة في بنما لتمكين البلد من استخدام التقنيات النووية للتغلب على التحديات التي تواجهه مثل السرطان وسوء التغذية والسمنة والأمراض المزمنة. ويمكن أيضا استخدام التقنيات النووية لتقييم الاستجابة المناعية للأفراد المصابين ورصد مقاومة الأدوية. وجميع هذه الأنشطة موجهة بوضوح نحو تحسين نوعية حياة المواطنين البنميين.

135- واستطرد قائلا إن بنما ترحب، في هذا الصدد، بإنشاء المحفل العلمي للوكالة لعام 2017 وتعرب عن شكرها للأمانة على دعوتها للمشاركة في الدورة الافتتاحية.

136- ومضى يقول إن بنما يسرها أن ترى أن الوكالة ملتزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنشطتها وأن النسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية عليا قد ارتفعت إلى 28% في عام 2016، وهو أعلى مستوى في تاريخ الوكالة. وإن بنما تحث الوكالة على مواصلة ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

137- واستعرض الفعاليات ذات الأهمية الكبرى للمجتمع الدولي التي عُقِدت في الأسبوع نفسه، بما في ذلك الدورة الحادية والستون للمؤتمر العام، والدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة، والمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، فردد ما قاله رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة قد أنشئت من أجل الناس، لكن رجل الشارع العادي لا يشارك مشاركة مباشرة في أي من عملياتها الرسمية؛ لذلك، من المهم للغاية بذل جهود لضمان سماع صوته.

138- وقال السيد مواكاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) إن بلده، وقد اختار الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح سكانه، يشعر بالامتنان للوكالة لما تقدمه من دعم في هذا المجال، وهو ما مكنه من تحقيق تطورات كبيرة في قدراته وبنيته الأساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية.

139- وقال أيضا إن الخبرة المكتسبة في تشغيل مفاعلي بحوث جمهورية الكونغو الديمقراطية قد مكنت من تحسين الأمان النووي والإشعاعي. وتخضع المرافق النووية للمراقبة ضمن إطار قانوني ورقابي ومؤسسي جنبا إلى جنب مع البنية الأساسية الوطنية المقامة لتحقيق الأمان الإشعاعي والنووي. ومن ثم، يحظى مفاعلا البلد بالحماية من خلال عمليات التفتيش وتقديم التوصيات داخل الموقعين. وتخضع المرافق الإشعاعية التابعة لمستخدمي المصادر المشعة في مختلف القطاعات الوطنية لتفتيش رقابي دوري لضمان استخدامها على نحو آمن ومأمون.

140- وقال كذلك إن بلده تعهد بوضع خطة لإخراج مرافقه النووية من الخدمة، كنتيجة لمبادرة كبرى أطلقها مركز كينشاسا الإقليمي للبحوث النووية، وهو منظمة مشغلة، بالتعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى لوضع استراتيجية تقنية لإدارة عملية الإخراج من الخدمة في موقعي مفاعلي البحوث. وينبغي أن تفي الاستراتيجية بالمعايير والممارسات الدولية في جميع المجالات التي تعتبرها الهيئة الرقابية النووية الوطنية مناسبة لضمان

اســتمرار إعطاء الأولوية لأمان المرافق. ولهذا، ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنتائج المشــجعة لبعثة الخبراء الدولية التي أوفدت في الفترة من 13 إلى 17 تشـرين الأول/أكتوبر 2016 لبحث وتعزيز خطة الإخراج من الخدمة، التي تشمل التصرف في الوقود النووي والنفايات المشعة الناتجة عن ذلك.

141- وأعرب عن امتنان جمهورية الكونغو الديمقراطية للوكالة والدول الأعضـاء فيها على المسـاعدة المقدمة في إطار برنامج التعاون التقني ومن خلال مختلف مشاريع التعاون التقني الوطنية واتفاق أفرا.

142- واستطرد قائلا إن الكونغو قد قرر، ضمانا لتوافر الوسيلة اللازمة التي تمكن الوكالة من تنفيذ سياستها، الوفاء بجميع التزاماته المتعلقة بالمسـاهمة في صـندوق رأس المال العامل والميزانية العادية وصـندوق التعاون التقني واتفاق أفرا. واستجابة لذلك، يعرب عن رغبته في أن يعين مزيد من رعاياه في الأمانة لتبادل الدراية الفنية والخبرة وإطلاع الآخرين عليهما.

143- ومضى يقول إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتبر أن محفل الوكالة العلمي لعام 2017 بشأن التقنيات النووية في مجال الصـحة البشـرية: الوقاية والتشـخيص والعلاج، يمثل منصـة ممتازة لتبادل المعرفة في مجالات الوقاية من الأمراض من خلال تحسـين التغذية والتحديات التي تواجه البلدان في ضـمان الاسـتخدام الآمن للطب النووي للكشـف المبكر عن الأمراض وتشـخيصـها وعلاجها واسـتخدام العلاج الإشـعاعي لعلاج السـرطان، مع تسـليط الضـوء على أهمية اتباع نهج متعدد التخصـصـات لتقديم أفضـل رعاية للمرضـى. ويعرب الكونغو عن امتنانه للوكالة لموافقتها على تقاسم تكلفة شـراء وحدة كاميرا وميضـية جديدة لتعزيز أنشـطتها الوطنية في مجال الطب النووي. في هذا السياق، أفاد بأن بلده قد اضطلع بإنشاء أول مركز أورام وطني متخصص في الوقاية من السرطان وعلاج مرضاه.

144- وتابع قائلا إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، انطلاقا من عزمها على ضـمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية الموجه نحو تحقيق التنمية دون غيرها، قد صـــدقت على معاهدة عدم انتشـــار الأســـلحة النووية في عام 1972، ووقعت بروتوكولها الإضافي في عام 2003، وصدقت على معاهدة بليندابا في عام 2005. ولذلك، تحث الدول الأخرى على قطع التزامات مماثلة إزاء السعي نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

145- وتطرق إلى الأمن النووي، فقال إن بلده يرحب بالموارد البشـــرية والتكنولوجية الضـــخمة المحشـــودة لمعالجة الاتجار غير المشـروع بالمواد النووية وتهريبها على المسـتويين الإقليمي والدولي ويعرب عن تصـميمه على مجابهة هذين التهديدين جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى والمؤســســات الإقليمية والدولية. ويرحب أيضــا بمذكرة التفاهم المبرمة مع المفوضـــية الأوروبية بشـــأن التعاون في مجال الأمن النووي، لا ســـيما في مكافحة تهريب المواد النووية. ويجري حاليا تعزيز نقاط المراقبة على طول حدود البلد بفضـــل برنامج تنمية الموارد البشرية ومعدات الكشف المتبرع بها.

146- وانتقل إلى الحديث عن الأحداث المأســاوية التي وقعت في 11 أيلول/ســبتمبر 2001، فقال إن حكومة بلده، ردا على تلك الأحداث واسـتجابة منها لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، قد أنشـأت كيانين معنيين بدعم الأمن النووي، هما: مجلس الأمن النووي الوطني ولجنة تنســيق مكافحة الإرهاب. وبالتعاون مع الهيئة الرقابية النووية، أثبتت هاتين الهيئتين بوضوح عزم الحكومة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والتهديد الذي يشكله الإرهاب النووي.

147- وتابع قائلا إن الوكالة نظمت في عام 2016، بناء على طلب من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حلقة

عمل وطنية بشأن تقييم التهديدات والتهديد المحتاط له في التصميم. وسيستضيف البلد بعد ذلك بعثة من المقرر أن توفدها الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في كانون الأول/ديسمبر 2017، والتي يأمل في أن تعزز منظومة الأمن النووي في مرافقه النووية والإشعاعية.

148- وختم بيانه قائلا إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو مرة أخرى إلى اتباع نهج متعدد الأطراف في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك وتتطلع إلى استمرار عمل الوكالة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لأغراض منها على الأخص تحقيق الأهداف الإنمائية وإخلاء العالم من الأسلحة النووية.

149- وقال السيد لينهارت (النمسا) إن بلده يفخر ويتشرف باستضافة الوكالة. وهنأ المدير العام على انتخابه لفترة ولاية ثالثة وقدَّم تطمينات مفادها أن الوكالة يمكن أن تستمر في الاعتماد على الدعم الكامل المقدم من النمسا.

150- وقال أيضا إن النمسا تعتبر أن برنامج التعاون التقني يشكل جزءا لا يتجزأ من أنشطة الوكالة. ولئن كانت لديها تحفظات فيما يتعلق بتوليد الطاقة النووية، فإنها تدعم بالكامل التطبيقات السلمية العلوم والتكنولوجيا النووية غير المتصلة بالقوى. ومن ثم، ستواصل النمسا المساهمة في صندوق التعاون التقني في عام 2018.

151- وتطرق إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقال إنها أجرت تجربتها النووية السادسة والأقوى قبل أسبوعين وأطلقت صاروخا باليستيا على اليابان في المحيط الهادئ في الأسبوع الماضي. وأدانت وزيرة الخارجية النمساوية بشدة هذا العمل الخطير والاستفزازي واستدعت ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في فيينا. فسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تحديا مباشرا للغاية الأساسية للوكالة المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية. وقد أوضح قرار مجلس الأمن 2375 (2017) تصميم المجتمع الدولي على الرد بحزم على برنامج الأسلحة النووية التابع لجمهورية كوريا الشعبية. والنمسا مقتنعة بأن التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض هو الوسيلة الوحيدة لحل القضية. ويمكن لخطة العمل الشاملة المشتركة أن تكون نموذجا، لأنها توضح أن أصعب المشكلات يمكن حلها عن طريق الحوار والمفاوضات الجادة. وتعلق النمسا أهمية قصوى على تنفيذ الخطة ودور الرصد الحاسم الأهمية الذي تضطلع به الوكالة.

152- وقال كذلك إن الوضع غير المستقر الذي تشهده شبه الجزيرة الكورية يوضح أيضا أن ثمة حاجة إلى تكثيف جهود عدم الانتشار على أساس معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة. ويجب أن يقترن عدم الانتشار باتخاذ إجراءات أقوى لتحقيق نزع السلاح النووي. وسيُفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية الجديدة قريبا. وأشار إلى أن المادة 3، في ضوء إثارة نقاش مكثف في الوكالة، تقتضي بأن تمتثل الدول الأطراف، كحد أدنى، لالتزاماتها المتعلقة بضمانات الوكالة. وتبعا لذلك، عَززت بالفعل منظومة الضمانات. وأشار أيضا إلى أن البروتوكولات الإضافية تضع معايير أعلى لرصد عدم الانتشار مقارنة بما هو منصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار.

153- واستطرد قائلا إن النمسا لا تزال تدعم تحديث مختبرات التطبيقات النووية التي تتخذ من زايبرسدورف مقرا لها. وإنها تعرب عن تقديرها الكبير للتقدم المحرز حتى الآن وتشكر فريق أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية على تعاونه المالي الذي لا يقدر بثمن وكذلك سائر الأطراف التي ساهمت في المشروع.

154- وتابع قائلا إن تقييم تكلفة محطات القوى النووية وأثرها ينبغي أن يُراعي بالكامل جميعَ العوامل السلبية، مثل الحوادث المحتملة وأثر سيناريوهات من قبيل التخلص من المياه المشعة على الصحة العامة والبيئة. ولما

كانت النمسا مقتنعة تماما بأن الطاقة النووية لن يمكن أبدا أن تكون تنافسية أو آمنة، فإنها تدعو إلى التخلص التدريجي من إنتاج الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري اتخاذ إجراءات أكثر صرامة للاستفادة الكاملة من الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة عالميا وتحقيق التوفير فيها. والنمسا، إذ تحترم حق الدول السيادي في اختيار القوى النووية، فإنها تشجع على إجراء حوار شفاف وصريح مع البلدان المجاورة فيما يتعلق بالدورة النووية برمتها.

155- وأتبع ذلك بقوله إن التنفيذ الكامل لإعلان فيينا بشأن الأمان النووي سيتطلب إدخال تحسينات على الأمان في جميع محطات القوى النووية الحالية البالغ عددها 440 محطة. وتتوقع النمسا أن تدعم الوكالة بالكامل تحقيقَ الدول الأعضاء هذه الغاية. ولما كان من الواجب أن يحظى الأمان النووي بالأولوية القصوى، فمن المهم للغاية أن تضع الوكالة الخبرات الحالية في حسبانها، مثل تقرير المدير العام عن حادث فوكوشيما داييتشي وإعلان فيينا، عند وضع استراتيجيتها وبرنامج عملها في مجال الأمان النووي.

156- وقال السيد شتينمان (سويسرا) إن التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 3 أيلول/سبتمبر 2017 توضح مدى التعرُّض للخطر في سياق عدم الانتشار النووي. وإن سويسرا تدين بقوة التجربة وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن والوكالة ذات الصلة، والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار واستئناف تنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بها. وتبرهن التجربة على الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، بوصفها أداة ملزمة قانوناً بغية حظر التجارب النووية إلى الأبد.

157- وقال أيضا إن سويسرا قد نجحت في إدراج إعلان فيينا بشأن الأمان النووي في جدول أعمال الاجتماع السابع لاستعراض اتفاقية الأمان النووي، الذي عُقِد في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2017، وهو ما يضمن أن تضع التقارير والاستعراضات القطرية المستقبلية الإعلان في حسبانها. وستواصل سويسرا التشجيع على تنفيذه على الصعيد العالمي.

158- وقال كذلك إن عام 2016 كان عاما حاسما فيما يتعلق بالأمن النووي، ولذلك تشيد سويسرا بجهود الوكالة في أداء دور تنسيقي عالمي في هذا الصدد. وقد ساهمت في صندوق الأمن النووي وستواصل دعم اضطلاع الوكالة بدور قوي.

159- ومضى يقول إن سويسرا تؤيد تطوير منظومة الضمانات وتنفيذ مفهوم الضمانات على مستوى الدولة. ومن الضروري للوكالة أن تحسن منظومة الضمانات من أجل مواجهة التحديات المستقبلية وأن توجه مواردها إلى أكثر المجالات حساسية من حيث الانتشار النووي. وعلى ذلك، ينبغي ألا يعني مفهوم مستوى الدولة الحفاظ على الوضع الراهن تحت مسمى آخر، ولكن ينبغي أن يستتبع ذلك تحقيق فوائد ملموسة وجوهرية وقابلة للقياس للوكالة والدول الأعضاء فيها.

160- وتابع قائلا إن شعب سويسرا قَبِل، في أيار/مايو 2017، سَن قانون جديد للطاقة ينص على تنفيذ استراتيجية الطاقة لعام 2050. ويعتمد القانون على كفاءة الطاقة والتشجيع على الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع أهداف العمل المناخي وأمن التوريد. وستفرض مفتشية الأمان النووي الفيدرالية رقابة صارمة على توليد الكهرباء من خلال محطات القوى النووية الحالية، ولا يمكن بناء محطات قوى نووية جديدة. وستُلزَم السلطات العامة باتخاذ إجراءات قوية لدعم كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. والاتحاد والكانتونات والكوميونات والمؤسسات العامة ملتزمة بالوفاء بهذه المهمة. وتتوقع سويسرا أن تضطلع الوكالة بدور ريادي مماثل في احترام استهلاك

الطاقة في مبانيها وحركتها وإدارة مواردها. وقد سعت سويسرا، من خلال تبرعها بشاشة لرصد الطاقة لتعليقها في البهو الدائري في مركز فيينا الدولي وغيرها من المساهمات، إلى تعزيز الشفافية في استهلاك الطاقة والكهرباء، وتوعية الموظفين والإدارة بأن أرخص كيلوواط في الساعة ليس من مصدر نووي أو شمسي بل من الطاقة التي وُفرت.

161- واستطرد قائلا إن أول عملية إخراج من الخدمة لمحطة قوى نووية سويسرية ستُنفَّذ في كانون الأول/ديسمبر عام 2019. وقد اتخذ القرار المشغلُ بناء على اعتبارات اقتصادية إلى جانب أسعار الكهرباء السائدة في السوق حاليا وآفاقها المستقبلية. وسيكلف الإخراج من الخدمة والتخلص من النفايات المشعة حوالي 20 مليار فرنك سويسري. وقد قدم مشغلو محطات القوى النووية مساهمات سنوية إلى صندوق مستقل أنشئ لهذا الغرض. وتدرك السلطات السويسرية المسؤولة جيدا المخاطر التي ينطوي عليها هذا التمويل، لأن معظم مؤسسات توليد القوى تكبدت خسائر في عام 2016.

162- وختم بيانه قائلا إن أغلبية واضحة من سكان سويسرا تؤيد قرار التخلي عن القوى النووية. وفي الوقت نفسه، يتعين على السلطات إعطاء أولوية قصوى لتدابير الأمان والأمن النوويين على كلا الصعيدين الوطني والدولي، إذ يمكن أن تترتب على الحوادث النووية عواقب تتجاوز حدود البلد. ولتحقيق هذه الغاية، ستواصل سويسرا تعاونها الوثيق مع الوكالة في مجالي البحث والتكنولوجيا، وستعتمد أيضا على التعاون الدولي.

163- وقال السيد لوغهيد (المملكة المتحدة) إنه يود، عقب إعلان حكومة بلده عن اعتزامها الانسحاب من معاهدة اليوراتوم، أن يعرب عن رغبته في أن يؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة المستمر للصناعة النووية المدنية، وبلوغ أعلى معايير الأمان والأمن والضمانات في المجال النووي، وتطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في تحقيق تلك الأهداف.

164- وقال أيضا إن غايات المملكة المتحدة الرئيسية للسنة المقبلة تتمثل في التقيد بالتزامها بالطاقة النووية المدنية على كلا الصعيدين الوطني والدولي؛ والحفاظ على الأمان والأمن النوويين والتأهب والتصدي للطوارئ ومنظومات الضمانات ودعم تنفيذها؛ وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية المدنية الجديدة والقائمة في جميع أنحاء العالم، مع ضمان فعالية المنظومة الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي.

165- وتطرق إلى التطورات الأخيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقال إن المملكة المتحدة تدعو جمهورية كوريا الشعبية إلى وقف برنامجها النووي والصاروخي. فتجربة الأسلحة النووية الأخيرة تجربة رعناء وتشكل تهديدا جديدا غير مقبول للسلام والأمن الدوليين. وأتبع ذلك بقوله إن المجتمع الدولي أدان التجربة إدانة عالمية ويجب أن يتكاتف في ممارسة مزيد الضغط على زعماء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوقف تصرفاتهم المزعزعة للاستقرار. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستأنف امتثالها لاتفاقات الضمانات الخاصة بها وكذلك تعاونها مع الوكالة، وأن تتخلى عن برنامجها النووي بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

166- وأضاف قائلا إن الطاقة النووية توفر حاليا حوالي 25% من احتياجات المملكة المتحدة من الكهرباء. وفي العقود القادمة، ستبلغ العديد من المحطات القائمة في البلد نهاية عمرها التشغيلي، في حين أن هناك تزايدا في الطلب على الطاقة المنخفضة الكربون. وسيكون للتكنولوجيات النووية الجديدة دورا رئيسيا في السنوات المقبلة، ويمكن أن توجد فرص عديدة في هذا القطاع في المملكة المتحدة.

167- واستطرد قائلا إن محطة هينكلي بوينت ج، أولى محطات القوى النووية الجديدة في البلد منذ أكثر من 20 عاما، ستوفر 3.2 غيغاواط من الكهرباء الآمنة والمنخفضة الكربون لمدة 60 عاما، وهو ما سيلبي حوالي 7% من احتياجات البلد من الطاقة. وقد حققت "إي دي إف للطاقة" تقدماً ممتازاً؛ ففي آذار/مارس 2017، صُبَّت أول خرسانة في معارض محطة القوى. ومن المقرر تشغيل المفاعل الأول في عام 2025، والثاني في العام التالي له.

168- ومضى يقول إن المملكة المتحدة ملتزمة بالحفاظ على مكانتها باعتبارها بلدا رائدا عالميا في البحث والتطوير النووي في المجال النووي وبتطوير تعاونها الدولي القائم في هذا المجال وإعطائه طابع الاستمرارية. وستحافظ على خبرتها التي تتبوأ فيها مكانة الريادة في العالم في مجال الاندماج النووي وستعززها وستسعى إلى استمرار المشاركة في مشاريع الاندماج الدولية، مثل مشروع الطارة الأوروبية المشتركة في كولهام ومشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي في فرنسا. وعلاوة على ذلك، تقر المملكة المتحدة بما يتوافر في المفاعلات النمطية الصغيرة من طاقات كامنة تؤهلها لإنتاج الطاقة المنخفضة الكربون، سواء كانت نسخا صغيرة من الأنواع القائمة أم تصاميم جديدة.

169- وتابع قائلا إن المملكة المتحدة لا تزال تفتح ذراعيها للأعمال التجارية، وتحظى بوضع مثالي يمكنها من مواصلة دعم الفرص في شتى مراحل دورة الوقود النووي المستخدم في أغراض مدنية. وستواصل الوفاء بالتزاماتها بطريقة استباقية وشفافة وتبادل خبراتها بهدف تعزيز الأمان النووي وتحسين التصرف في النفايات المشعة. وهي عضو نشط في اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة وتتطلع إلى الانخراط انخراطا كاملا في عملية الاتفاقية المشتركة في عام 2018. ويسرها ما لاحظته من ارتفاع نسبة المشاركة في اجتماع استعراض اتفاقية الأمان النووي السابع حتى الآن، وتحديده عددا من قضايا الأمان الشاملة التي ينبغي أن تعالجها الدول الأعضاء بدعم من الوكالة باعتبارها قضايا ذات أولوية.

170- وقال كذلك إن المملكة المتحدة قد رحبت ببعثة فرقة استعراض أمان التشغيل في محطة سيزيويل "ب" في نيسان/أبريل 2017 لتقييم التزام المرفق بالمعايير الدولية في مجال أفضل الممارسات، وخططت لاستقبال بعثة أخرى إلى محطة تورنيس للقوى النووية في عام 2018. وإن الحكومة تتطلع إلى تلقي النتائج من تلك البعثات وهي ملتزمة بالشفافية فيما يتعلق بالنواتج، وهو ما من شأنه أن يضمن نيل ثقة الجمهور في قدرة بلده على توفير الطاقة النووية بأمان. وتشجيع المملكة المتحدة جميع الدول الأعضاء على استضافة بعثات فرقة استعراض أمان التشغيل.

171- وأوضح قائلا إن الحكومة، ملتزمة إضافةً إلى ذلك، بالحفاظ على أعلى معايير برامج التأهب والتصدي للطوارئ وتطبق أحدث معايير الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة في منظومتها المحلية في إطار التزامها بالتحسين المستمر. وتدعم المملكة المتحدة بقوة أيضا الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز منظومات الأمن النووي والمساعدة في تنفيذها. وفي هذا السياق، ذكر أن المملكة المتحدة قد ساهمت مرة أخرى بمبلغ 8.5 مليارات جنيه استرليني في صندوق الأمن النووي في عام 2017 ودعم خبراؤها بعثات الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية، ودعا الدول الأعضاء الأخرى إلى تقديم الأموال والخبرات لدعم عمل الوكالة في مجال الأمني النووي.

172- وأثنى على نجاح الوكالة في مؤتمرها الدولي المعني بالأمن النووي: الالتزامات والإجراءات، الذي عُقِد في كانون الأول/ديسمبر 2016، فأعرب عن أمله في أن يساعد عملها في مواجهة التحديات الأمنية الحالية

والناشئة. وفي هذا السياق، أفاد بأن المملكة المتحدة مستمرة في العمل مع الوكالة لمساعدة الدول في قدراتها على الاستجابة للأحداث المتصلة بالأمن النووي وتطوير فعالية الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالأمن النووي. وأضاف أنها تشجع التنسيق المستمر بين الوكالة والهيئات الدولية الأخرى، من قبيل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من أجل تقديم الدورات التدريبية والتمارين.

173- وذكر أن مكتب الرقابة النووية بالمملكة المتحدة أطلق، في عام 2017، إطارا رقابيا جديدا، هو مبادئ تقييم الأمان، حيث مكَّن الصناعات من تصميم حلول أمنية تتوافق مع احتياجات أعمالها. ومن شأن ذلك أن يزيد من الكفاءة الأمنية داخل القطاع النووي المدني ويزيد مما تحظى به التهديدات الناشئة من أولوية.

174- وانتقل إلى الحديث عن مسألة الضمانات، فقال إن لمنظومة الضمانات العالمية دورا محوريا في الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية. وإن المملكة المتحدة تدعم الوكالة في جهودها الرامية إلى تعزيز الامتثال للالتزامات المتعلقة بالضمانات والتحقق منه وإنها ترحب بالتطوير المستمر للضمانات على مستوى الدولة.

175- ودعا جميع الدول إلى التصديق على اتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بها والبروتوكولات الإضافية، ما لم تكن قد فعلت ذلك بعد، لضمان تحقيق الانضمام العالمي إليها. ونوه قائلا إن تعكف المملكة المتحدة، في إطار الاستعدادات لرحيلها عن الاتحاد الأوروبي، على تأسيس منظومة ضمانات نووية داخلية من المقرر أن تلبي المعايير الحالية للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ومن شأن ذلك أن يضمن أن تحتفظ الوكالة بحقها في تفتيش جميع المرافق النووية المدنية، وسوف تستمر في تلقي جميع التقارير المتعلقة بالضمانات الحالية، وهو ما يكفل استمرار قوة التحقق الدولي من الأنشطة المتصلة بالضمانات في المملكة المتحدة.

176- وذكر أن المملكة المتحدة لا تزال مؤيدا قويا لبرنامج التعاون التقني وقد تعهدت بتقديم أكثر من 3.6 ملايين جنيه استرليني إليه، وهو ما يمثل استمرارا لسابق عهدها في دفع التبرعات في الوقت المحدد وبالكامل. ودعا الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

177- وهنأ الأمانة على نجاح المؤتمر الدولي الأخير بشأن برنامج التعاون التقني للوكالة: ستون سنة وأكثر - المساهمة في التنمية، ورحب باستمرار تنفيذها نهج الإدارة القائمة على النتائج. وشجع الأمانة والدول الأعضاء على تقييم نتائج المشروع وتنفيذ الدروس المستفادة.

178- وواصل كلامه قائلا إن المملكة المتحدة ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار النووي بوصفها حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار النووي عالميا والركيزة الأساسية للسعي نحو نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وإنها تقر بالدور الحيوي للوكالة في دعم المعاهدة. واللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020، التي اجتمعت في أيار/مايو 2017، تمثل خطوة إيجابية إلى الأمام، وتتطلع المملكة المتحدة إلى عقد اجتماع بناء للجنة التحضيرية في عام 2018.

179- وانتقل إلى الحديث عن معاهدة حظر الأسلحة النووية، فقال إن موقف بلده معروف تمام المعرفة. وإنها لن توقعها أو تصدق عليها، ولن تلتزم بها. ولا تشكل تلك المعاهدة مسألة تخص المؤتمر العام.

180- ورحب بتقرير المدير العام الذي يؤكد أن جمهورية إيران الإسلامية تتقيد بالتزاماتها المتعلقة بالأسلحة النووية على النحو المبين في خطة العمل الشاملة المشتركة. وقال إنه لا بد أن تنفذ جميع الأطراف في الخطة

الاتفاق بالكامل. وتعاون إيران المستمر مع الوكالة ضروري، وينبغي للدول الأعضاء أن تساعد بمواصلة تقديم الدعم المالي لأنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة.

181- وتكلم عن الاستنتاج السابق للمجلس، ومفاده أن الجمهورية العربية السورية لا تمتثل لاتفاق الضمانات الخاص بها، فقال إن المملكة المتحدة تحث النظام السوري، في ضوء الاستنتاج، على التعاون مع الوكالة لحل جميع القضايا العالقة، بوسائل منها إبرام بروتوكول إضافي وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

182- وختم بيانه قائلا إن مواجهة تحديات تحقيق الفوائد العالمية للتكنولوجيا النووية تستلزم أن تدار موارد الوكالة بكفاءة وعلى نحو مستدام حتى تتمكن من الاضطلاع بأنشطتها ذات الأولوية الرئيسية في إطار مظاريف التمويل الحالية. وتؤكد المملكة المتحدة أيضا أهمية زيادة التنوع في تعيينات موظفي الأمانة وكبار المسؤولين فيها، وترحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد حتى الآن.

183- وهنأت السيدة بيرو أماداي (موناكو) المدير العام على تجديد انتخابه رئيسا للوكالة، منوهة بحرارة بزيارته الرسمية إلى موناكو في عام 2016، والتي دلت مرة أخرى على أهمية عمله وكانت فرصة لمواصلة تعزيز العلاقات الممتازة القائمة بين الوكالة وموناكو.

184- وقالت إن الدورة الحادية والستين للمؤتمر العام تعقد في سياق جديد بعد أول مؤتمر للأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي عُقِد في حزيران/يونيه 2017. وقد اختتم المؤتمر أعماله بالدعوة إلى العمل مع تسليط الضوء على تأثير النشاط البشري على البيئة البحرية وتوضيح الإنجازات المحققة في هذا المجال. ومضت تقول إن بلدها يؤكد تعاونه القوي مع مختبرات البيئة التابعة للوكالة، والتي تجسدها زيارة الأمير ألبرت الثاني إلى فيينا لافتتاح المنتدى العلمي للتكنولوجيا النووية من أجل أهداف التنمية المستدامة ورعايته. وإن الأمير قد ذكر أن موناكو ملتزمة تماما بأن يعم العالم السلام وأن يصبح عالما أفضل من خلال تسخير الطاقة النووية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

185- وذكرت أنه قال أيضا إن التقدم العلمي والمحافظة على البيئة لا يتعارضان أحدهما مع الآخر، ولكن هناك ارتباطا جوهريا بين السلام والتنمية المستدامة، كما يتجسد في شعار الوكالة: "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، وأكد دعم موناكو القوي لجانبين من جوانب الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية: حماية البيئة والنهوض بالصحة العالمية، وهما من دعائم التنمية المستدامة.

186- وتابعت قائلة إن علاقة موناكو التاريخية الوثيقة بالبحر الأبيض المتوسط تعني أنها شاركت منذ فترة طويلة في العمل البيئي البالغ الأهمية، بما في ذلك الحفاظ على البيئة البحرية. وإنها تستضيف، منذ عام 1961، مختبرات البيئة البحرية التابعة للوكالة، والتي حلت محلها مختبرات البيئة التابعة للوكالة في عام 2010، وفي عام 2012، أنشئ مركز التنسيق الدولي المعني بتحمُّض المحيطات. وإن موناكو تفخر بتلك المرافق، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى زيارتها في 13 تشرين الأول/أكتوبر عام 2018.

187- وتطرقت إلى قضية الصحة، وهي مجال آخر يدعو إلى القلق، فذكرت أن موناكو قد شاركت في برنامج العمل من أجل علاج السرطان لسنوات عديدة إذ إن السرطان أحد الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة في العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وتتضرر البلدان التي لا تتوافر لديها الموارد العلمية أو المالية أو البشرية لرصد السرطان تضررا شديدا، أما البلدان التي تتوافر لديها تلك الموارد، فالواجب يحتم عليها أن تدعمها. وقد ثبت أن

العلاج الإشعاعي يفيد أكثر من نصف مجموع المرضى الذين يعالجون من السرطان، ومن ثم، تشكل المشاركة في تحسين جودة العلاج الإشعاعي وتسهيل حصول البلدان الأقل حظا في التمتع بالموارد عليه أحد أولوية بلدها.

188- واستطردت قائلة إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يمكن أن تساعد آلاف من الناس في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2012، ولهذا السبب، انضمت موناكو إلى مبادرة الاستخدامات السلمية، التي تبرز كيف يمكن استخدام الذرة في توطيد السلام وتحقيق التنمية.

189- وفي الختام، كررت دعم بلدها الثابت للوكالة وأكدت من جديد أنها ستواصل الاضطلاع بمقتضيات شراكتها النشطة معها.

190- وقال السيد أويوغي (كينيا) إن تعاون بلده مع الوكالة مستمر في النمو، كما يتضح من المشاريع ذات الأولوية التي تُنفَّذ بموجب الإطار البرنامجي القُطري للفترة 2017-2022 المُوقَّع حديثًا في مجالات الأغذية والزراعة، والصحة البشرية، وإدارة الموارد المائية، والتطبيقات الصناعية.

191- وقال أيضا إن كينيا اختارت القوى النووية بوصفها تكنولوجيا مناسبة لتلبية الطلب على الكهرباء، لأنها آمنة ويُعوَّل عليها وصديقة للبيئة. وخلال العام الماضي، قدمت الوكالة المشورة التقنية واستعراضات الخبراء بشأن اختيار المواقع وتقييم تكنولوجيا المفاعلات والمشاركة الصناعية ووضع سياسات واستراتيجيات للتصرف في النفايات المشعة واستراتيجيات وسياسات تتعلق بدورة الوقود النووي.

192- وقال كذلك إن كينيا ترسي البنية الأساسية القانونية والرقابية اللازمة لدعم تطوير برنامجها في مجال القوى النووية. ويستهدف مشروع قانون الرقابة النووية لعام 2017 إنشاء هيئة رقابية مستقلة وقد قُدم إلى المؤسسات ذات الصلة للموافقة عليه. وقد بدأت كينيا أيضا الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بالأمان النووي.

193- وأضاف قائلا إنه نظرا إلى أهمية مشاركة أصحاب المصلحة الحاسمة في جميع مراحل برنامج الطاقة النووية، فقد نظمت كينيا العديد من منتديات التوعية، بما في ذلك أسبوع دولي وإقليمي للطاقة النووية في نيروبي في آذار/مارس 2017، شاركت فيه مختلف الدول والمنظمات الدولية. وقدم التدريب كذلك، بدعم من الوكالة، لوسائل الإعلام المحلية، وبفضل ذلك، تحسنت التغطية الإعلامية للقضايا ذات الصلة بالمجال النووي.

194- وتابع قائلا إنه نظرا إلى أن السرطان هو ثالث أكثر سبب الوفاة شيوعا في كينيا، بعد الأمراض المعدية والأمراض القلبية الوعائية، فإن الحكومة ملتزمة بتنفيذ برنامج وطني شامل لمكافحة السرطان وببناء قدرات مؤسسات الإحالة الوطنية وغيرها من المؤسسات الصحية، بدعم من الوكالة، لضمان التدبير العلاجي الملائم للسرطان والأمراض ذات الصلة به. وعلاوة على ذلك، وبغية تحسين البنية الأساسية للتدبير العلاجي للسرطان، رشدت الحكومة الصندوق الوطني للتأمين الصحي من خلال ترتيبات شراكة بين القطاعين العام والخاص. وبموجب برنامج صحي مدعوم، خففت مرافق الرعاية الصحية الخاصة من ضغط الطلب على خدمات العلاج الإشعاعي في المؤسسات العامة، مما قلص من وقت الانتظار وأدى إلى إنقاذ العديد من الأرواح. وتعرب كينيا عن تقديرها للمساعدة التي تقدمها الوكالة، من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية، لتوفير معدات مؤسسات الرعاية الصحية وبناء قدرات الموارد البشرية في مجالي التشخيص والعلاج.

195- وأتبع ذلك بقوله إن كينيا اضطلعت بأنشطة، بالتعاون مع شركاء دوليين، تهدف إلى رفع مستوى الأمن

المادي في المرافق المحتوية على المواد المشعة من الفئتين الأولى والثانية. واستعرضت الحكومة وحدثت الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي في كينيا ووضعت خطة عمل للأمن النووي مدتها ثلاث سنوات.

196- وذكر أن مفتشو الضمانات التابعون للوكالة زاروا كينيا في أيار/مايو 2017 وتعكف الحكومة على تنفيذ توصياتهم بشأن منظومة الضمانات النووية الوطنية.

197- وذكر أيضا أن كينيا استضافت، في تموز/يوليه 2017، الاجتماع الإقليمي الأول للدول الأفريقية بشأن مشروع إرساء البُنى الأساسية الرقابية للمصادر المشعة.

198- وأوضح قائلا إن معهد العلوم والتكنولوجيا النووية بجامعة نيروبي هو جهة الوصل المعنية بالتدريب على التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وتستفيد كينيا من تمويل الوكالة لتدريب الموظفين وشراء المعدات العلمية. وقد ساهمت تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في مجال الصناعة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية في البلد.

199- وأوضح أن مكتب المعايير في كينيا أنشأ، بالشراكة مع الوكالة، مختبرا للمقتفيات الإشعاعية. وأعرب عن امتنان كينيا للمساعدة التي تقدمها الوكالة لمشروعين في مجال قياس الجرعات والاختبار غير المتلف.

200- ونوه بأن وزارة المياه والري أجرت تقييمات للموارد المائية في إطار شراكة مع الوكالة بهدف ضمان الإدارة والاستخدام السليمين للموارد المائية.

201- واسترسل قائلا إن اقتصاد كينيا يعتمد على الزراعة، وتواجه البلد تحديات مستمرة، لا سيما في إنتاج الذرة، بسبب زيادة فترات الجفاف. وتبعا لذلك، قررت الحكومة استخدام التقنيات النووية في الزراعة في إطار برنامج التعاون التقني من أجل وضع برامج للري واختبار الذرة المقاومة وغيرها من الأصناف.

202- ووجه الانتباه إلى أن بلده قد وضع خطة عمل استراتيجية للمؤسسات النووية بموجب مشروع اتفاق أفرا.

203- وختم بيانه قائلا إن كينيا تعرب عن تقديرها الكبير للدعم الثابت الذي تقدمه الوكالة لاستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في إطار مسعى البلد نحو تحقيق التنمية المستدامة.

رُفِعت الجلسة الساعة 18/05.